

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٤٥**

الخميس، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

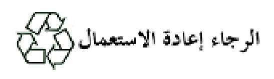
الرئيس:	السيد داود أوغلو	(تركيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد لا يفان
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد بوي ذي غيانغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد بونتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨) (S/2009/284)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨) (S/2009/284)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل العراق يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد البياتي (العراق) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

تقرر ذلك.

أدعو السيد دي ميستورا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

قبل الشروع في مناقشة البند المدرج في جدول الأعمال أود أن أدلي ببضع كلمات بصفتي ممثلا لتركيا حول أهمية هذه الجلسة من وجهة نظر تركيا.

نعرف جميعا أن العراق بند مدرج في جدول أعمال مجلس الأمن منذ قرابة العقدين حتى الآن، وقد شهدت هذه القاعة الكثير من الأحداث البارزة في تاريخ العراق. وكان المجلس، وبخاصة على مدار الأعوام الستة الماضية، محفلا مهما قام فيه المجتمع الدولي باستعراض مختلف التحديات التي تواجه النظام العراقي الجديد، وفي واقع الأمر، جميع أعضاء الأمم المتحدة بهذا الخصوص والرد عليها. والواقع أن هذه القاعة شهدت رسم خريطة طريق الأمن والاستقرار في العراق، وفيها أعيد، المرة تلو الأخرى، تأكيد التزام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بمساعدة العراق على ذلك المسار.

وبينما بدأ العراق يخطو خطوات واسعة مشجعة على طريق بلوغ الأهداف المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن العديدة وامتلاك مستقبله بصورة متزايدة، فإن المناقشات في المجلس أصبحت بمرور الوقت أكثر اهتماما بإجراء عملية تقييم. وذلك تطور طيب. ونحن في واقع الأمر لا نتطلع إلى الوقت الذي لن يدور فيه النقاش حول العراق بوصفه مسألة ذات أهمية لصون السلم والأمن الدوليين، وإنما إلى الوقت الذي يساهم فيه العراق نفسه في السلام والأمن الإقليميين والعالميين بمجهوده الخاص. ونرى أننا نقترب من تلك المرحلة.

وفي ضوء ما سلف، فإن المرء قد ينظر بسعادة إلى جلسة اليوم باعتبارها مناقشة دورية بشأن الحالة في العراق رغم أن العراق يجتاز اليوم فترة زمنية حرجة حيث ما زال الكثير من التحديات يقف في طريق تمتعه بمستقبل يسوده الاستقرار والرخاء. ويشكل تسلم العراق المسؤوليات الأمنية

من القوة المتعددة الجنسيات وإجراء الانتخابات العامة مثالين يخطران فورا على البال.

وبالتالي، فإن إعادة تأكيد دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في هذه اللحظة بالذات أمر في غاية الأهمية. ويتعين علينا حقا أن نقر بالعمل الطيب الذي أنجزته الحكومة العراقية وأن نعرب عن استعدادنا ورغبتنا في الوقوف إلى جانبها في التصدي للتحديات التي تنتظرها. ولذلك، فإننا نعتبر هذه المناقشات الدورية استنادا إلى التقارير الفصلية للأمين العام فرصة ذهبية لإرسال المجلس رسالة دعم قوية.

ولكون تركيا شريكا قادرا واستراتيجيا للعراق، فلقد شعرنا بأن رئاسة تركيا للمجلس خلال هذه الجلسة يجعلها ذات مغزى بدرجة أكبر. وهذه هي على الأقل الكيفية التي ننظر بها إلى الحالة وهي سبب سفري إلى نيويورك للمرة الثانية في أقل من ١٥ يوما لكي أحضر هذه المناقشة المهمة. وأنا أتطلع إلى تبادل حي للآراء على أمل أن نؤكد خلاله بصورة لا لبس فيها التزامنا بسلامة العراق الإقليمية ووحدته وسيادته السياسية ليعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه.

وبدون مزيد من التأخير استأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس وأواصل توجيه دفة أعماله.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/284 التي تتضمن تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨).

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمهما السيد ستافان دي ميستورا. وباسم المجلس، أود أن أعرب عن امتناننا للسيد دي ميستورا الذي يحضر اليوم أمام المجلس للمرة الأخيرة بصفته الممثل الخاص للأمين العام في العراق.

إننا نقدر قيادة السيد دي ميستورا القديرة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ونهجه الثابت في القيام بهذا العمل الذي ينطوي على تحديات منذ توليه المنصب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ونتمنى له النجاح في عمله المقبل مع برنامج الأغذية العالمي وفي جميع مساعيه المقبلة. وأعطي الكلمة الآن للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإنكليزية): أنت محق تماما، سيدي الرئيس. إنها لحظة مفعمة بالمشاعر بالنسبة لي، لذا سامحوني إذا قلت كلمات أكثر من المعتاد في ضوء أن هذه هي فرصتي الأخيرة لمخاطبة مجلس الأمن بصفتي الحالية، الممثل الخاص للأمين العام في العراق.

بعد ١٨ شهرا من بدء مهمتي الرابعة في العراق ومهمتي الميدانية السادسة عشرة مع الأمم المتحدة، فإنني أترك المنصب فخورا نوعا ما بما أنجزته البعثة في فترة زمنية قصيرة وبنجاحنا المشترك مع العراقيين في التغلب على ما بدا أحيانا أنه تحديات صعبة. لقد ساعدنا معا في طي الصفحة بشأن الطريقة التي ينظر بها العراقيون إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ولقد أسهمنا معا في تطور العراق الذي يمكنه أن يحظى قريبا بمكانة جديدة في المجتمع العالمي بوصفه دولة مستقرة على نحو متزايد وذات سيادة.

في كثير من الأحيان، تتاح للأمم المتحدة، إذا كانت محظوظة، الفرصة والولاية الصحيحة والدعم السياسي والموارد للقيام بمهمتها. وفي كثير من الأحيان، يتحد التوقيت والفريق وهدف البعثة ودافعها لإنجاح عملها. وبالنسبة لي، فإنه يشرفني أنني ارتبطت ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق خلال اثنين من أكثر أعوامها حسما وتشكيلا

وأنني شهدت تحولات ملحوظة لم تكن متوقعة على الساحة السياسية والإنسانية في العراق.

لقد شكلت ثلاث ديناميات مسار عملنا في العراق خلال تلك الفترة. أولا، طالبت بولاية موسعة مع قرار جديد أقوى، وهو ما أعطاني إياه أعضاء مجلس الأمن.

ثانياً، دعوت إلى وجود موسع، وتم ذلك بمساعدة السلطات العراقية وجميع أعضاء مجلس الأمن.

ثالثاً، دعوت إلى نهج جديد، مع فريق معزز فضلاً عن توجيهات واضحة من الأمين العام، يكون استباقياً ويتوخى إحراز النتائج. تلك كانت الرسالة الأولى التي وجّهها إلي الأمين العام عندما توليت مهمتي. والنتيجة أننا أصبحنا استباقيين في العراق لا سيما بالنسبة إلى الوضع القائم. ولقد واكبت نهجَنا الحكومةُ العراقية ورئيسُ الوزراء المنفتحان على زيادة انخراط الأمم المتحدة، بالتشاور مع السلطات العراقية، والمجتمع الدولي الذي أخذ يغيّر نظرته تجاه العراق، وبات يسمح للمنظمة في بعض الأوقات وفي بعض المجالات بأن تضطلع بدور محوري.

إن المجتمع الدولي يعمل الآن أكثر من أي وقت مضى لتحقيق هدف مشترك في العراق. ولقد جعل ذلك حياتنا وعملنا أسهل بكثير. والقرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) وضع بارامترات واسعة بما فيه الكفاية لإعطائنا حيّزاً كبيراً. وأحد الدروس التي تعلمناها أننا بحاجة إلى قرار قوي وواسع النطاق جداً. الأمين العام بيّن مسار العمل ومنحنا المرونة الكافية لنعمل على أرض الواقع، بينما وفّر المجتمع الدولي وخاصة أعضاء مجلس الأمن الدعم لدور موسع تقوم به الأمم المتحدة، ووضع العراقيون جدول الأعمال.

وفي سعينا إلى الجمع بين التفكير الاستراتيجي والحلول العملية اخترنا، بمباركة المجلس، البدء بمجالات حساسة زمنياً وكانت تحظى بالزخم. لم يكن باستطاعتنا عمل كل شيء في الوقت نفسه رغم الحيّز الواسع الذي منحنا إياه مجلس الأمن. لقد اخترنا تلك المجالات التي يمكن للأمم المتحدة أن تحرز نتائج فيها، وليس مجرد تسجيل نقاط، وأن يتاح لها بأن تكون وسيطاً شريفاً كلما أمكن. سعينا لأن نكون انتقائيين ولتحديد المكاسب التي جنيناها بسرعة بغية إثبات مصداقيتنا، نيابة عن المجتمع الدولي، عن طريق إظهار أنه يمكننا أن ننجح في عملنا، وعن طريق إقامة البرهان على أن بإمكاننا أن نكون خلاّقين ويعتمد علينا لدى استعمال ميزتنا الرئيسية ألا وهي الشرعية الدولية.

إن الأولويات الاستراتيجية لبعثة الأمم المتحدة في العراق قد حددها أولاً الحاجة إلى رد فعل فوري لحالات الطوارئ، من قبيل العائدين والمشردين داخلياً. وثانياً، إمكانية أنه إذا لم يتم الوفاء بالمواعيد النهائية الوشيكة، فإن ذلك قد يسبب تصادماً. ومثال عادي على ذلك الاستفتاء المتعلق بكركوك والمناقشة الخاصة بحسن توقيت إجراء الانتخابات في المحافظات. وجاءت أولوياتنا أيضاً من الميثاق الدولي مع العراق، الذي يقوده بنشاط وفعالية كبيرين السفير غمباري، ومن الحوار الإقليمي وحقوق الإنسان ومسائل دعم الدستور.

وأعتقد أننا معاً حولنا التحديات والأزمات إلى فرص بفضل ما يتمتع به العراقيون من طاقة ومقدرة. وإزاء أوضاع غير اعتيادية لأية بعثة متكاملة تمارس عملها في بيئة تتصف بالتحدي، ما فتئت بعثة الأمم المتحدة تعمل في الوقت نفسه في ظل حالات اضطرارية، وذراعها السياسي يعمل في الغالب على منع الصراع – بخصوص الملف العربي الكردي على سبيل المثال – فيما كانت بقية البعثة تعمل بالفعل على مسائل ما بعد الصراع وبناء السلام.

ولقد شهد العامان الماضيان أن العراقيين أخذوا يشعرون تدريجياً بالتعب نتيجة النزاع الأهلي، وبدأوا يتخلون

على نحو بطيء عن الانقسامات المذهبية، والسعي إلى المصالحة بعد الشقاق الرهيب والفظيع الذي حصل بينهم في سامراء، فأحالوا خلافاتهم إلى القضاء وأعلنوا عبر الانتخابات عن تفضيلهم لعودة البلد إلى وضعه الطبيعي. والحكومة ورئيس الوزراء يمارسان السيادة بشكل متزايد، وهما يديران دولة تحظى بدعم واسع حسبما ظهر في انتخابات المحافظات التي جرت مؤخراً. إن الدولة العراقية تعمل باستمرار على بناء المصداقية والمؤسسات المستقلة. فالحكومة تمارس عملها، والبرلمان بات يعتمد عليه بصورة متزايدة وله رئيس جديد نشط جداً، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات اكتسبت الخبرة في عدة انتخابات وستجري انتخابات أخرى في المستقبل، وقوات الأمن العراقية تزداد قدرة.

ولا يسعني أن أذكّر الممثل الدائم للعراق الذي هو مثال لنا جميعاً بأن الشعب العراقي أظهر مرونة لافتة. لقد أصبح العراقيون اليوم أكثر من أي وقت مضى قادرين على تقرير مسار الأحداث في بلدهم، رغم هجمات تتصف بالعنف ضد المدنيين الأبرياء أخذت تتصاعد في الآونة الأخيرة. وينبغي النظر إليها كمحاولات من عناصر أو مجموعات متفرقة لخلق شعور بعدم الأمان، ولكنها برأيي المتواضع ليست قادرة على زعزعة الاستقرار في البلد.

وينبغي للعراقيين اليوم أكثر من أي وقت مضى أن يتلقوا المساعدة للتركيز على التوصل إلى توافق سياسي في الآراء. وهم متفقون على وجوب بقاء باب الحوار السياسي مفتوحاً. وسوف تستمر مبادرات الأمم المتحدة في مساعدة العراق على كفالة جوانب التقدم السياسي تلك وتحقيق المكاسب الأمنية والاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

إن أولويتنا الأولى جاءت في سياق كبت العنف الطائفي عندما عملت فوراً بعثة الأمم المتحدة في العراق لمنع وقوع صراع جديد بين العرب والاكراد، على ما يذكر، وللإسهام في تحقيق المصالحة الوطنية عن طريق وضع المسألة الخلافية جداً، ألا وهي إجراء استفتاء في كركوك، في إطار عملية سياسية بدلاً من كونه استفتاء عدائياً. اقترحنا تقديم مساعدة تقنية في إعداد العملية، وتم تفادي أزمة محتملة إزاء الانتهاء الوشيك لمواد الدستور. بيد أن التوترات ظلت قائمة بين الجانبين.

لهذا السبب أبقت بعثة الأمم المتحدة باب الحوار مفتوحاً وأشارت إلى خيارات ممكنة. ومن المشجع في الواقع أن الطرفين وافقا الآن على الجلوس إلى الطاولة والبدء بإجراء مناقشات بشأن عملية مستقبلية ترتكز على العناصر التي تضمنها تحليل بعثة الأمم المتحدة عن المناطق المتنازع عليها، وهو وارد في وثيقة من خمسمائة صفحة وصفحتين. وانطلقت برعاية الأمم المتحدة فرقة عمل رفيعة المستوى كانت قد أنشئت للمتابعة وجمعت ممثلين عن الحكومة وممثلين إقليميين عن كردستان. ويسعدني أن أفيد بأنها اجتمعت في ١٠ و ١٦ حزيران/يونيه. لقد آن الأوان للقيام بذلك، وهذه البدايات لحوار رفيع المستوى تمثل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. وأعتقد أن بعثة الأمم المتحدة ستواصل الإسهام في تحقيق ذلك.

أما بالنسبة إلى المبادرة الثانية، فإن العام ٢٠٠٩ فترة هامة إذ يتطلع العراق إلى أحداث انتخابية ممكنة في المستقبل، وإحصاء سكاني وسلسلة استفتاءات. والانتخابات هي البرنامج المعلَم للبعثة. ومع إجراء انتخابات المحافظات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ – والجدير أنها خلت من أعمال العنف على نحو لافت واتصفت العملية بالمصداقية – عملت بعثة الأمم المتحدة مع العراقيين لإجراء أربعة انتخابات رئيسية منذ العام ٢٠٠٥، وستواصل القيام بذلك في الانتخابات المقبلة.

وسوف تستمر الأمم المتحدة في توفير الدعم لبناء القدرة في هذه المجالات. وسنظل نعمل بجد على عدم فرض أحداث سابقة لأوانها أو أحداث سيئة الإعداد. وهناك ثلاثة متطلبات أساسية لإجراء الاستفتاءات والانتخابات: إطار مناسب وكامل، وتمويل كافٍ، ولجنة انتخاب عملية لها القدرة على إنجاز الحدث.

ولقد انطلقت المبادرة الثالثة عندما ساعدت الأمم المتحدة في مرحلة مبكرة على العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخلياً، وهذه تظل أولوية رئيسية لنا. والعدد الدقيق للعراقيين المشردين داخلياً لم يتقرر تماماً بعد. وثمة تخمينات كثيرة أيضاً للعائدين قبل الانتخابات البرلمانية. وحتى هذا التاريخ، هناك ٧٠ في المائة من جميع العائدين لم يأتوا من الخارج، بل من المحافظة ذاتها أو من داخل العراق. وعودة المشردين المأمولة تعتمد بدرجة كبيرة على تحسين نوعية الحياة، والأمن والفرص في العراق. والأمن مجرد واحد من الدوافع للعودة في العراق.

إن المشردين داخلياً واللاجئين يشكلون في الغالب تحدياً سياسياً بدلاً من تحد إنساني بحت. وهكذا، فإن المشكلة لا يمكن حلها بتمويل إنساني واسع النطاق يكون موجهاً إلى المشردين داخلياً واللاجئين لا غير. العراق لا يعيش أزمة إنسانية ولكن هناك احتياجات إنسانية تمس الحاجة إليها إنما لا ترقى بالضرورة أو بصورة آلية إلى مستوى الخطر. ويوجد في العراق العديد من الناس الآخرين المعرضين للخطر. لهذا فإن الدعم الاقتصادي هام. وتمويل المشردين ينبغي بالتالي أن يكون جزءاً من برامج أوسع نطاقاً لتنشيط الوظائف والخدمات في المجتمعات المحلية المتضررة من الصراع. إن الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، ستعمل لكفالة ظروف العائدين طوعياً بكرامة واستدامة، ولكنها ينبغي أيضاً أن تبذل جهوداً خاصة تتعلق بمسائل المشردين من قبيل توفير المسكن والحمايات القانونية ذات الصلة.

أما بخصوص الشراكات الإقليمية والدولية، فيود العراق، في سياق شراكته وعمله مع المجتمع الدولي، التخلص مما يعتبره التزامات مفروضة من الخارج تتعلق بمستقبله. والمطلوب نهج جديد في البيئة الإقليمية.

ورغم أن الآلية المخصصة لم تكتسب الزخم الكافي، فقد كان لها غرضها المحدد لها لفترة من الزمن. غير أنه بدا بعد انقضاء بعض الوقت أنها لم تكتسب زخما كافيا. وقد شهدنا تواصلا بناء وتحسنا مستمرا في العلاقات الثنائية مع بعض جيران العراق، وحدث هذا في سياق المناخ الإقليمي. وقد طرأ تحول كبير بشكل إيجابي للغاية على الشراكة الاستراتيجية بين تركيا والعراق، على سبيل المثال، ومن الأمثلة الأخرى القريبة التي نشهدها استئناف سوريا للعلاقات الدبلوماسية وتعيينها سفيرا لها، كما فعلت دول أخرى كثيرة. ووجد الأردن أرضية مشتركة جديدة بشأن اللاجئين وتشير لنا إيران إلى استعدادها لمناقشة القضايا العابرة للحدود مع العراق، بما فيها تطهير الألغام.

غير أن الأمر يحتاج إلى تيسير إضافي لمواصلة العمل على زيادة التفاهم والثقة بين العراق وجيرانه. وأود خاصة أن أختص بالتناول علاقات العراق بالكويت. ولديّ اعتقاد راسخ بأننا نجتاز منعطفا حرجا في هذه اللحظة، يقتضي منا القدرة على المساهمة في تحسين أجواء التعاون بدرجة كبيرة، آخذين بعين الاعتبار شواغل كل من البلدين. وفيما يتعلق بولايات الفصل السابع المعلقة، للحكومة العراقية الحق في أن تشعر بأن الأمد قد طال على طوي هذه الصفحة. وللكويت من جانبها أيضا مطالب متعلقة بسيادتها وسلامتها الإقليمية. وقد أبدت الحكومة العراقية بوادر إيجابية على زيادة التعاون بتوجيهها الدعوة في الأيام القليلة الماضية فقط، على سبيل

المثال، إلى وفد كويتي لزيارة العراق من أجل متابعة مسألة الكويتيين المفقودين وبتعجيلها تعيين سفير عراقي في الكويت. وينبغي لنا الآن من جانبنا، أي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومجلس الأمن، أن نبذل قصارى وسعنا للإضافة إلى الزخم الحالي. وثمة خيارات خلاقة متنوعة يجري طرحها في هذا الصدد وأرجو أن يناقشها مجلس الأمن ويطورها في المستقبل القريب.

وماذا بعد؟ الأولويات بديهية: إيصال الخدمات الأساسية؛ الحوار بين حكومة كردستان الإقليمية وحكومة العراق، بما يؤدي إلى نزع فتيل حالات التوتر في كركوك وغيرها من المناطق المختلف عليها؛ والإعداد للانتخابات القادمة؛ والتخزين المسبق للإمدادات من أجل مساعدة اللاجئين والمشردين داخليا إذا ما قرروا العودة؛ وإعادة إدخال بعض عناصر إلى الاقتصاد، كمد يد المساعدة على سبيل المثال لمجالس الصحوة، لكي تعود إلى الاندماج بشكل أكمل في الاقتصاد؛ وتقديم المساعدة التقنية لكفالة الاضطلاع بالإحصاء السكاني في امتثال للمعايير الدولية؛ ومعالجة البطالة بإنعاش القطاع الخاص؛ وتوفير الخبرة الفنية في ضمان إصدار قانون المواد الهيدروكربونية الذي تأخر كثيرا في الصدور كخطوة لا غنى عنها لزيادة إنتاج النفط والإيرادات المتأتية منه؛ ومساعدة العراق على إعادة بناء زراعته وتنويع ميزانيته المعتمدة على النفط اعتمادا شديدا.

والعبارة الجوهرية من وجهة نظر العراق ومن وجهة نظر الأمم المتحدة هي بناء القدرات. ذلك أن العراق غني بموارده وسكانه ومياهه. وهم بحاجة إلى بناء القدرات ويطلبونه. والعراق، على الرغم من هبوط أسعار النفط، غني بموارده البشرية وثرواته الطبيعية. والشعب العراقي يريد مدارس ومستشفيات ووظائف لائقة، ويريد المياه المأمونة والكهرباء التي يمكن الاعتماد عليها. وقد أجريت انتخابات المحافظات وتم الفوز فيها بناء على هذا البرنامج، ومن شأنه أن يكون عاملا حفازا من جديد في الانتخابات المقبلة. ويلزم أن نساعد الحكومة العراقية على تحقيق بناء القدرات.

ولديّ ثقة بأن العراق، في استراتيجيته الإنمائية الوطنية الخاصة، سيحدد رؤية واضحة وشاملة للإنعاش الاجتماعي الاقتصادي. وليست هذه الخطوة عاجلة لمجرد معالجة المعاناة الحديثة العهد وإنما أيضا لإزالة الأضرار الناجمة عن قرابة ثلاثة عقود من الصراع والجزاءات.

ولبناء القدرات أيضا أهمية حاسمة في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون. ومع أن الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان أمر هام، وسنواصل عمله، يمكن للأمم المتحدة أن تساهم بالمزيد وتعتزم ذلك بإعداد آليات جديدة لحماية حقوق الإنسان ودعم الموجود منها. ونحن على أهبة الاستعداد، على سبيل المثال، لتقديم الدعم في إنشاء لجنة لحقوق الإنسان. ونعتزم في الوقت ذاته أن نقدم مزيدا من مشروعات المساعدة التقنية الرامية إلى رصد السجون والمحاكم ومراكز الاعتقال.

وإذ نتأهب للدخول إلى هذه المرحلة التالية، سوف يظل التنسيق الدولي بالغ الأهمية. وأريد لذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر مخلصا جميع المانحين الموجودين حول هذه الطاولة وفي الأماكن الأخرى الذين أسهموا في مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق، الذي يغلق باب مساهماته بعد شهر واحد.

ولدى البعثة في العراق فريق شديد التفاني في إبراز حضور الأمم المتحدة وظهورها وقدرتها على الحركة، بالعمل جنبا إلى جنب مع حكومة العراق. وما حققناه إنما حققناه كفريق، بفضل دعم الأمين العام والحكومة العراقية وأعضاء مجلس الأمن. وهنا، اسمحوا لي بأن أشكر فريقي في العراق على تضحياتهم الشخصية وحماسهم وإصرارهم ونزاهتهم والتزامهم النموذجي بالعمل متحدين في ظل ظروف عصيبة.

فهم متحدون، ويشكلون فريقا قطريا كاملا، خال من الانقسامات والخلافات وليست فيه منافسة. وأتوجه بالشكر بصفة خاصة لنائبيّ المتازيْن.

وأعرب عن تقديري الخاص لموظفينا الوطنيين، ولزملائنا العراقيين في الأمم المتحدة، الذين شهدوا كثيرا من السلطات تأتي وتذهب، وكانوا بمثابة العمود الفقري لتواجدنا على مرّ السنين، وقد عملوا دون لأي على إصلاح وإعادة بناء مجتمعات العراق المحلية. وكنا في الوقت ذاته نشعر دائما بأن المجتمع الدولي في العراق لا يساندنا فحسب، بل كما أثبت الأعضاء وأظهروا على الدوام، كان دائما إلى جانبنا في كل خطوة على الطريق، نتكلم جميعا بصوت واحد وننتهج نهجا موحدا تجاه احتياجات العراقيين. وكان ذلك من مواطن قوة البعثة.

وأرى أننا تمكنا كبعثة من بناء مصداقيتنا على وجودنا أولا. فيوجد الآن لدينا في بغداد كثير من الوكالات التابعة للأمم المتحدة، بما فيها مفوضية شؤون اللاجئين واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة - الموئل، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي.

ثانيا، تقوم مصداقيتنا على قدرتنا على الوصول، وقدرتنا على التخاطب مع جميع الأطراف، والتواصل مع جميع المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العراق وتنمية علاقاتنا مع القيادات الروحية والسياسية على أعلى مستوياتها.

ثالثا، لدينا المشروعية، وذلك بفضل مجلس الأمن. فقد يسرنا الحلول التي تتطلب تنازلات متبادلة بتوفيرنا كلا من المصداقية والمشروعية الدولية.

رابعا، ولدينا خبرتنا الفنية، على قدر المتاح لنا من الخبرة وعندما يمكننا نتيحها لبناء قدرات المؤسسات الوطنية.

وختاما، يبدو المستقبل مشرقا إلى حد ما، وثمة أمل متزايد للعراق في العالم وفي داخل العراق. وإذا استطاع العراقيون أن يتجنبوا أشكال التوتر أو أن يترعوا فتيلها، وهو ما يفعلونه، وإذا استطاعوا أن يشهدوا تغييرات في حياتهم اليومية من خلال المكاسب الأمنية المستدامة التي تحدث، ومن خلال توفير الخدمات الأساسية ومن خلال مزيد من الشمول السياسي، ونحن نرى تحركا في هذا الاتجاه، وكل هذه أهداف واقعية، فسوف يزدهر العراق حينئذ.

وسيُعرض بعد ظهر اليوم فيلم هنا في هذا المبنى، والفيلم مهدى إلى صديق وزميل لي، هو سيرجيو فييرا دي ميلو. ويشعر زملائي في العراق كما أشعر بأن تقديم هذا التقرير في موعد يتزامن مع مشاهدتنا لهذا الفيلم اليوم ينطوي على دلالة خاصة لنا. ولا بد من أن أقول بصراحة، إننا عندما قبل عام أو نحوه، وسط القيظ اللافح، والعواصف الرملية والصواريخ التي تنطلق بمعدل ٢٠ صاروخا في اليوم، وانعدام الحركة في البيئة المحيطة في كثير من الأحيان، كنا نتساءل ''ماذا ترانا نفعل في هذا المكان؟'' وكان ما أعاننا على الاستمرار في التقدم هو على وجه التحديد مشاهدتنا مرونة أصدقائنا العراقيين في تقدمهم. ومن ثم أردنا أن نبرهن على أن جميع الذين توفوا في العراق ومن أجل العراق، بمن فيهم سيرجيو، والكثيرون من بلدان أخرى كثيرة والعديد من العراقيين، لم يموتوا عبثا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد البياتي (العراق) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أهنئكم يا سيدي الرئيس على توليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر وأن أشكركم على العودة إلى نيويورك للانضمام إلينا في هذه الجلسة. وأود أيضا أن أتقدم

بشكرنا لسلفنا، صاحب السعادة الممثل الدائم لروسيا، على جهوده المتميزة خلال رئاسته في شهر مايو. ونعرب عن تقديرنا كذلك للسيد ستافان دي ميستورا، الذي سنفتقده ممثلا خاصا للأمين العام في العراق، وفريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق الموجود في كل من العراق ونيويورك على ما يقومون به من عمل دؤوب في مد يد المساعدة لحكومة العراق وشعبه.

ويود وفدي، بعد اطلاعه على تقريري الأمين العام عن عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق الواردين في الوثيقتين (S/2009/102 و S/2009/284)، أن يدلي بالتعليقات التالية.

فيما يتعلق بالقطاعين السياسي والأمني، وفي أعقاب النجاح الكبير الذي حققه الشعب العراقي في انتخابات المحافظات المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قامت القوى السياسية التي فازت بأغلبية المقاعد في تلك الانتخابات بتشكيل مجالس المحافظات في ١٤ محافظة عقدت فيها الانتخابات. ويُعد ذلك إنجازا تعتبره حكومة بلادي خطوة هامة في إطار خطة إعطاء تلك المجالس مسؤوليات متزايدة وسلطة الاضطلاع بدور هام في تقديم الدعم إلى الحكومة الاتحادية في إعمار العراق.

ولا تزال المصالحة الوطنية تمثل أولوية عليا بالنسبة لحكومتي. وفي ذلك السياق، قام ما يزيد على ٤ ملايين عراقي، في آذار/مارس الماضي، بزيارة الأضرحة المقدسة في مدينة سامراء في جو يتصف بروح الأخوة والتسامح. ولم يحدث هناك أي انتهاك للأمن أثناء ذلك الحدث، الذي شكَّل يوما للوحدة فيما بين العراقيين من مختلف الجماعات الطائفية والمذهبية، الذين تغلبوا على الماضي المؤلم الناتج عن تفجير الضريح المقدس في سامراء في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وما تبعه من أعمال العنف الطائفي. إن إعادة بناء الضريح تجسد عملية إعادة بناء النسيج الوطني لجميع عناصر المجتمع العراقي.

العراق اليوم دولة ديمقراطية تحترم الحريات ويحكمها الدستور. ويشكل مبدأ التناوب السلمي للسلطة حجر الأساس لعملية سياسية مفتوحة وشفافة. وتعمل جميع القوى السياسية العراقية في إطار تلك العملية، كما تعمل من خلال الحوار البناء من أجل التوصل إلى جميع القرارات الهامة، بما في ذلك المسائل الأساسية المتعلقة ببناء نظام اتحادي، والتشريع الذي يقوم على أساسه توزيع الموارد الطبيعية، والتعديلات الدستورية، والحدود الداخلية المتنازع عليها. وذلك سيؤدي إلى التوصل إلى تسوية سياسية لحل معظم المسائل المعلقة من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت في إطار العملية السياسية.

ويقوم الشعب العراقي، مدفوعا بإيمانه بالمهمة المنوطة به لبناء عراق حر وديمقراطي، ببناء الديمقراطية عن طريق آليات تستند إلى صناديق الاقتراع وليس إلى الطلقات النارية. وستقوم منطقة كردستان بعقد انتخابات للمجالس في تموز/يوليه القادم، في حين تقوم الحكومة المركزية بالتحضير للانتخابات البرلمانية التي ستعقد في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، لتوطيد العملية السياسية وبناء مؤسسات الدولة.

إن الوضع الأمني في العراق مستمر في التحسن بالرغم من بعض الانتهاكات الأمنية. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أنه في الفترة ما بين آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠٠٩ حدث انخفاض بمعدل ٧٦ في المائة في عدد أعمال العنف بالمقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٨. ويشهد ذلك التحسن على تطور قدرات قوات الأمن العراقية وعلى الانخفاض الكبير في قدرات الجماعات الإرهابية. وتشير الأرقام الأخيرة إلى أن قوات الأمن العراقية تمكنت من تفكيك وتدمير ٩٠ في المائة من تلك الجماعات. وفي ٢٣ نيسان/أبريل

٢٠٠٩، تم إلقاء القبض على مَن يُدعى أمير دولة العراق الإسلامية، أبو عمر البغدادي.

وتواصل الحكومة العراقية، بالتعاون مع حكومة الولايات المتحدة، اتخاذ التدابير اللازمة لتسلم المسؤوليات الأمنية من القوات الأمريكية، وفقا للاتفاق الأمني الذي تم توقيعه من جانب البلدين. والعراق مسؤول بالفعل عن ٩٠ موقعا من المواقع العسكرية الـ ١٣٨. وبنهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ستكون وزارتا الدفاع والداخلية العراقيتان مسؤولتين عن المواقع العسكرية الـ ٤٨ الأخرى.

وتتواصل بنجاح عملية بناء القدرات الدفاعية للعراق لسد الفراغ الأمني الذي سيخلفه انسحاب القوات الصديقة. وينبغي الإشارة إلى أن قوات الأمن العراقية قد اضطلعت بالمسؤوليات الأمنية في محافظة صلاح الدين، المحافظة التي كانت موطن الدكتاتور السابق صدام حسين.

واعتمد مجلس الوزراء الاتفاق الذي تم توقيعه بين العراق والمملكة المتحدة لحماية منصات النفط العراقية وتوفير التدريب والدعم للقوات البحرية العراقية. ونود أن نشكر البلدان الصديقة التي تشارك في القوات المتعددة الجنسيات، والتي ساعدت العراق طوال السنوات الست الماضية على المحافظة على الأمن والاستقرار.

ويتمثل العنصر الأساسي للعملية السياسية في ضمان تمتع الشعب العراقي تمتعا تاما بحقوقه الأساسية التي ينص عليها الدستور العراقي. وتحقيقا لتلك الغاية، قرر البرلمان العراقي تشكيل لجنة مستقلة رفيعة المستوى لحقوق الإنسان لمراقبة حالة حقوق الإنسان في العراق، ومساعدة وزارة حقوق الإنسان على الاضطلاع بمهامها الرئيسية. كما تواصل الحكومة العراقية تحديث النظام القضائي العراقي من أجل مواءمته مع متطلبات النظام الديمقراطي الجديد في العراق.

ويساهم تحسين الوضع الأمني في العراق، والخطة المنهجية للحكومة لعودة المشردين العراقيين في الخارج، في زيادة عدد العراقيين الذين عادوا إلى البلد. فعلى سبيل المثال، تشير الإحصاءات الأخيرة إلى حدوث انخفاض في عدد العراقيين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوريا، من ٠٠٠ ٢٢٤ إلى ٦٦٩ ٢٠٧ شخص. وتطلق الحكومة العراقية برنامجا جديدا لضمان العودة الطوعية للمشردين العراقيين في الأردن ومصر. كما تقوم بتوزيع ٢٢٠ مليون دينار عراقي على العائلات المسيحية المشردة في الحمدانية في شكل مساعدة مؤقتة حتى تتمكن تلك العائلات من العودة إلى ديارها الأصلية.

وقد صدَّق مجلس رئاسة الجمهورية على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩. وفي ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩، قرر المجلس أيضا انضمام العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وأخيرا، في ١٩ آذار/مارس، اعتمد المجلس تشريعا لتعويض الأشخاص الذين فقدوا أطرافهم أو أجزاء من أجسامهم بسبب الممارسات الإجرامية للنظام السابق.

وفي القطاعين الاجتماعي والاقتصادي، تؤمن الحكومة العراقية بأهمية الاستثمار الأجنبي في العراق للمساعدة على إعادة بناء نظام اقتصادي مفتوح. وفي ذلك الصدد، وتحت الرعاية المباشرة لرئيس الوزراء، عقدت الحكومة مؤتمرا في لندن، إنكلترا، تحت شعار ”استثمر في العراق – ٢٠٠٩“، من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي في البلد. وقد حضر المؤتمر حوالي ٤٠٠ مستثمر وممثلون عن الهيئات الحكومية والشركات الخاصة. وقدمت الحكومة خطة استثمارية تتكون من حوالي ٥٠٠ مشروع استراتيجي تقدر بما يقرب من ٥٠٠ بليون دولار. وفي المؤتمر أيضا أعلنت ٣٠٠ شركة تقريبا عن اعتزامها الاستثمار في العراق. وسيُعقد مؤتمر مماثل في واشنطن في تشرين الأول/أكتوبر

القادم. كما ستعقد اليابان مؤتمرا في بغداد حول موضوع إعمار العراق.

وكجزء من الجهود الجارية التي تبذلها الحكومة العراقية لإعادة بناء العراق، اعتمد مجلس الوزراء العراقي خطة شاملة لإعادة بناء قطاع الخدمات والهياكل الأساسية. وتقدَّر تكاليف ميزانية هذه الخطة بحوالي ٦٥ بليون دولار. وبموجب هذه الخطة، سيُخصص ٣٨ في المائة من الميزانية لقطاع الإسكان، و ٢٧ في المائة للقطاع الزراعي، و ١٤,٢ في المائة لقطاع النقل، و ٨,٤ في المائة لقطاع المياه والمرافق الصحية، و ٨,٥ في المائة لقطاع التعليم، و ٥,٧ في المائة لقطاع الصحة، و ٠,٩ في المائة لقطاع الاتصالات.

وفي إطار الجهود المشتركة التي يبذلها العراق والمجتمع الدولي، عقد فريق بغداد لتنسيق العهد الدولي مع العراق اجتماعا في بغداد في ٢٦ أيار/مايو شارك فيه وكيل الأمين العام والمستشار الخاص المعني بالعهد الدولي مع العراق، السيد إبراهيم غامباري، لمناقشة آخر التطورات والإعداد للمؤتمر القادم للعهد الدولي، الذي من المأمول أن يُعقد في بغداد في أواخر هذا العام.

وكجزء من الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لحل مسألة الدين الخارجي المستمرة، توصلت الحكومة مؤخرا إلى اتفاق لتسوية ديونها مع تونس واليونان، والتي تبلغ ١٨٦ مليون دولار و ٢٥٩ مليون دولار، على التوالي. وقامت الحكومة أيضا بتسوية ديونها المستحقة للدائنين التجاريين، والتي بلغت ٤٧٠ مليون دولار. وفي ذلك السياق، جددت حكومتي دعوتها إلى البلدان العربية لإلغاء الديون المستحقة على العراق وتسوية مسألة الدين كما فعل العديد من البلدان الشقيقة والصديقة بناء على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لمساعدة العراق، ومنها الفقرة ١ من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

وفي إطار جهود الحكومة العراقية لمساعدة العناصر الاجتماعية الأكثر ضعفا في العراق، عقد مؤتمر بشأن أيتام العراق في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ لتدشين مشروع لبناء القدرة وإعادة التأهيل والتنسيق فيما بين المنظمات العاملة مع الأيتام في العراق. وشكَّلت الحكومة العراقية مع منظمة الصحة العالمية فريق عمل بشأن دور الإعلام في التعامل مع وباء انفلونزا الخنازير (اتش١ ان١). وجرى تخصيص ميزانية حجمها ٣٠ مليون دولار تقريبا لمنع انتشار الوباء.

واتخذ رئيس الوزراء زمام مبادرة لحماية التراث العراقي والآثار واستعادت وزارة السياحة والآثار، في هذا الصدد، عددا كبيرا من القطع الأثرية المسروقة.

وعلى المستويين الإقليمي والدولي وفي إطار الانفتاح الإقليمي والدولي، جرت في الآونة الأخيرة عدة زيارات رفيعة المستوى إلى العراق، منها زيارة سمو الشيخ محمد الصباح السالم الصباح، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت، في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩؛ ومعالي السيد ديفيد ميليباند، وزير الخارجية البريطاني، في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩؛ ومعالي السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، في ٢١ آذار /مارس ٢٠٠٩؛ وفخامة السيد عبد الله غول، رئيس جمهورية تركيا، في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩؛ ودولة السيد محمد ناجي العطري، رئيس وزراء سوريا، في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩؛ والسيدة هيلاري كلينتون، وزيرة خارجية الولايات المتحدة، في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩؛ والسيد علي أفسن، مستشار رئيس أذربيجان، في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩؛ والسيد مراد اوزغليك، المبعوث التركي الخاص إلى العراق، في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩؛ والسيد إبراهيم غمباري وكيل الأمين العام والمستشار الخاص للأمين العام بشأن العهد الدولي مع العراق، في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩؛ ومعالي السيد كارل دي

غوشت، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية بلجيكا، في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩.

وفي المقابل، زار الرئيس العراقي السيد جلال الطالباني أنقرة في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٩ وطهران في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩. وزار رئيس الوزراء نوري المالكي موسكو في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ للقاء نظيره الروسي، دولة السيد فلاديمير بوتين، والمملكة المتحدة في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ للقاء دولة السيد غوردن براون، رئيس الوزراء البريطاني، وفرنسا في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، للقاء فخامة السيد نيكولا ساركوزي، رئيس جمهورية فرنسا، ودولة السيد فرانسوا فيون، رئيس وزراء فرنسا.

وتمخضت تلك الزيارات المتبادلة عن توقيع عدة اتفاقات بشأن التعاون الثنائي بين العراق والبلدان الصديقة، منها اتفاق اقتصادي وأمني شامل مع سوريا، وإعلان مشترك للصداقة والتعاون بين العراق والمملكة المتحدة، واتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني بين العراق والمملكة المتحدة. كما زار نائب رئيس الوزراء رافع العيساوي نيويورك، حيث التقى مع مسؤولين من الولايات المتحدة ومسؤولين من الأمم المتحدة، وأجرى محادثات بشأن علاقة الصداقة بين البلدين والعلاقات الاقتصادية والتجارية، واستعرض قرارات مجلس الأمن في الأمم المتحدة.

وفي تطور أخير، رشحت مصر سعادة السفير شريف كمال شاهين سفيرا فوق العادة لدى العراق في بغداد. إن مساعي الحكومة العراقية لبناء الجسور مع البلدان الصديقة تنبع من النية الخالصة لحكومة وشعب العراق لإقامة علاقات مع كل دول العالم لفتح قنوات الاتصال والمساهمة في عودة العراق إلى موقعه الطبيعي في المجتمع الدولي.

وبدأت الحكومة العراقية مشاورات مع الأمين العام لاستعراض قرارات مجلس الأمن بشأن العراق عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٥٩ (٢٠٠٨). واستنادا لاستعراضنا لتلك القرارات خلصنا إلى أن العراق أوفى بكل واجباته بموجب تلك القرارات، سواء في ما يتعلق بآثار احتلال الكويت أو بمسائل متعلقة بالأسلحة.

وأود أن أشير إلى عدد من الالتزامات التي أوفى بها العراق في ما يتعلق بقرارات مجلس الأمن المعنية بالحالة بين العراق والكويت. اعترف العراق بدولة الكويت وبحدودها بما يتسق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتواصل الدولتان التعاون في ترسيم العلامات الحدودية. وأعاد العراق رفات ٢٣٦ كويتيا مفقودا عثر عليها في العراق. ومنذ ٢٠٠٣، سلم العراق إلى الكويت العديد من البنود التي تخصها وفي الآونة الأخيرة تسلمت السلطات الكويتية ٥٣٩ ٤ شريطا صوتيا وشريط فيديو تخص وزارة الإعلام الكويتية. وفي الأسبوع القادم، ستسلم الحكومة العراقية إلى السلطات الكويتية ٢٤ صندوقا تحتوي على عملات وطوابع قديمة. وحتى نيسان/أبريل ٢٠٠٩، دفع العراق ٢٧,١ بليون دولار من إجمالي التعويضات المستحقة عن غزو الكويت. لكن لا يزال مبلغ ٢٥,٥ بليون دولار مستحقا، وذلك عبء ثقيل على العراق، الذي يحتاج إلى الأموال لقطاع الخدمات والتعمير والتنمية.

وبالنسبة لمجال نزع السلاح، نص قرار مجلس الأمن ١٧٦٢ (٢٠٠٧)، الذي أنهى ولاية لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، على أن العراق أوفى بكل التزاماته في ما يتعلق بترع السلاح. وعلاوة على ذلك، أشارت رسالة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية المرفقة بذلك القرار والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، والمؤرخة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، إلى التدمير الكامل لبرامج العراق الخاصة بإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

ويحدونا الأمل أن يساعد الأمين العام ومجلس الأمن العراق في العودة إلى المكانة الدولية التي كان يحتلها قبل غزو الكويت عام ١٩٩٠؛ وهو غزو كان واحدا من أفظع الجرائم التي ارتكبها صدام حسين والتي لا يزال الشعب العراقي يدفع عنها ثمنا باهظا.

في الختام، أود أن أؤكد امتنان حكومتي للدور الذي اضطلعت به في العراق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وعلى الدعم الذي يقدمه السيد ستافان دي ميستورا بناء على طلب الحكومة واستنادا إلى آليات متفق عليها بين الطرفين. ومع قرب استكمال مسؤولياته في العراق، أتمنى له كل النجاح في مساعيه في المستقبل، على كل من المستويين الشخصي والمهني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أرحب بالرئيس وأن أشكره على رئاسته لاجتماع اليوم. وأشكر أيضا السيد ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام والصديق القديم، على إحاطته الإعلامية التي أدلى بها أمام المجلس. وأنتهز هذه الفرصة لأرحب بأعماله الشجاعة والفعالة هو وفريقه بأكمله والتزامه بتنفيذ الولاية التي أناطها به مجلس الأمن. وأشكره على الإسهام – كما قال – في منح الأمل لشعب العراق. لقد كان في كل خطوة على الطريق خير خلف لسيرجيو فييرا دي ميلو وإنني أشكر السيد دي ميستورا على التنويه باسمه اليوم. إننا نتذكره كما نتذكر كل أولئك الذين فقدوا أرواحهم معه في بغداد. وختاما، وبشكل شخصي، لا يسعني إلا أن أقول إنني والمجلس نتمنى له كل النجاح في مهمته التالية في المدينة التي يحبها. إن المجتمع الدولي لا يزال بحاجة إليه، وإن المجلس لا يزال بحاجة إليه. وعن كل ما فعله، أقدم له خالص شكري.

كانت الإحاطة الإعلامية التي أدلى بها الممثل الخاص للأمين العام وافية. ونحن نؤيد التحليل المقدم فيها ونشاطر استنتاجاتها. وسأثير ثلاث نقاط فقط. اليوم، تضطلع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بدور مهم في عدة ميادين: أولا، في ميدان الانتخابات، فقد عملت بفعالية في دعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لكفالة السير السلس للانتخابات، وهذه أفضل علامة على الحياة الديمقراطية في العراق. وبعد إجراء انتخابات مجالس المحافظات بنجاح في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، نؤيد ترتيبات البعثة لتنظيم الانتخابات البرلمانية والإقليمية في إقليم كردستان في ٢٥ تموز/يوليه، وانتخابات مجلس النواب المقررة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. كما أنه لا بد لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أن تواصل، في إطار ولايتها والتوصيات التي قدمها الأمين العام، تقديم خبرتها إلى الحكومة العراقية بغية إحراز تقدم بشأن مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها، وخاصة في منطقة كركوك. ونحن نرحب بالتقارير التحليلية التي قدمت إلى السلطات الاتحادية العراقية وإلى حكومة إقليم كردستان من أجل تشجيع التوصل إلى اتفاق فيما بين الأطراف الفاعلة السياسية في العراق بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية. وهي مشكلة صعبة، ولكن لا بد من تسويتها. ونحن نناشد جميع العراقيين المعنيين إبداء الشجاعة في العمل نحو التوصل إلى حل مقبول للجميع.

ونقطتي الثانية، سيدي الرئيس، هي التأكيد على أنه في الأشهر القليلة الماضية في العراق شهدنا إحراز تقدم كبير في إنشاء بلد آمن ومستقر وديمقراطي وموحد ومزدهر، حيث تحترم بشكل متزايد حقوق الإنسان وسيادة القانون. وفرنسا تهنئ حكومة العراق على جهودها في هذا المجال، وهي جهود أكد عليها من فوره الممثل الدائم للعراق.

ونشكر الممثل الدائم على إسهامه، الذي يؤكد على استعداده للعمل نحو تحقيق استقرار بلده وازدهاره. وبالرغم من ذلك، من الآن فصاعدا، وعلى النحو الذي أكد عليه الممثل الخاص، علينا أن نستفيد من هذا الزخم من أجل إحراز تقدم جديد في تحسين الأحوال المعيشية لشعب العراق وعملية المصالحة الوطنية على السواء. وإلى جانب مسألة كركوك، فإن هذا الأمر سيتطلب استكمال عملية مراجعة الدستور، فضلا عن إجراء تحسين ملموس في الحياة اليومية.

ونقطتي الثالثة والأخيرة، سيدي الرئيس، إضافة إلى المسؤولية الأولية لحكومة العراق والدور الهام الذي تضطلع به البعثة، تتمثل في أننا نرى أن على الدول المجاورة أن تشارك مشاركة كاملة في هذا الجهد. ولذلك وبهذه الروح نحن نؤيد عمل البعثة لتعزيز حوار إقليمي. ويحدونا الأمل بصورة خاصة في أن الحوار الإقليمي الذي يجريه العراق مع جيرانه سيمكنه من التصدي للمسائل الأساسية، مثل مراقبة الحدود وتهيئة ظروف العودة الطوعية والمأمونة والكريمة للاجئين، التي يشكل إحراز التقدم الذي أشار إليه الممثل الخاص من فوره علامة أولى تدعو إلى التشجيع. ومن مصلحة دول المنطقة أن تبدأ بالمشاركة في جعل العراق مستقرا بشكل دائم. ولذلك السبب نود أن نرحب بوجود الوزير اليوم في مجلس الأمن. وتشكل حقيقة أنه يتولى رئاسة هذه المناقشة والاتفاق الذي نجح في تحقيقه بشأن إصدار بياني رئاسي للمجلس دليلا على الدور الإيجابي والبناء الذي يمكن أن يضطلع به بلد بمثل أهمية تركيا. وسأختتم بياني بالتأكيد على مدى أهمية قدرة الدورة الإيجابية الحالية من تمكين العراق من الاستعادة الكاملة لسيادته. وفي هذا الصدد، نشير إلى القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨)، الذي طلبنا فيه إلى الأمين العام أن يقدم، بعد التشاور مع العراق، تقريرا عن الإجراءات المطلوبة لكي يستعيد العراق المكانة الدولية التي كان يتبوأها قبل اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٨). ونحن في انتظار هذا التقرير ومستعدون للعمل على ذلك الأساس وفي إطار التزامات العراق الدولية، وخاصة القرارين ٧٧٣ (١٩٩٢) و ٨٣٣ (١٩٩٣) بشأن مسألة الحدود مع الكويت، وبالترافق مع جميع الدول المعنية. وعلى نحو ما أشار إليه الرئيس ساركوزي في بغداد في شباط/فبراير الماضي، يمكن للعراق أن يعول على صداقة فرنسا للعمل معه بشأن إعادة إدماج العراق إدماجا كاملا في المجتمع الدولي.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أنكم تتولون رئاسة هذه الجلسة اليوم، سيدي الرئيس، ونحن أيضا نرحب في المجلس بوجود الممثل الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا. وأود أن أعرب عن شكرنا للأمين العام على تقريره الشامل عن التطورات التي حصلت في العراق خلال الفترة المشمولة بالتقرير وأن أؤكد على دعمنا القوي للدور الحيوي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في مساعدة تطور العراق بوصفه دولة ديمقراطية وشاملة للجميع ومستقرة. وعلى وجه الخصوص، أود أن أشيد بالسيد دي ميستورا في مثوله الذي سيكون الأخير أمام مجلس الأمن بصفته الممثل الخاص للأمين العام للعراق. وهو سيفتقد كثيرا. وظلت قيادته وعمله المتفاني محوريين في إحراز التقدم الذي شهدناه في العراق خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية. وقد أنجز عملا ممتازا، وكان عمق التزامه واضحا بشكل ملهم في الملاحظات النهائية المثيرة للغاية التي أدلى بها من فوره. وأتمنى له كل النجاح في منصبة المقبل. وبغية المحافظة على هذا الزخم الإيجابي الذي أنشأه، سيكون من الحتمي أن نكفل تسليما سلسا وحسن التوقيت لخلفه.

سيدي الرئيس، يظهر تقرير الأمين العام أن العراق، بالرغم من التحديات الأمنية، ما زال يحرز تقدما جيدا. ونحن نرحب بانتخاب رئيس جديد للبرلمان. وهذا سيمكن مجلس النواب الآن من المضي قدما في مناقشة تشريعات رئيسية

وحيوية لاستقرار البلد في المستقبل. كما نرحب بتشكيل مجالس المحافظات الجديدة، التي تعقب نجاح إجراء انتخابات المحافظات في كانون الثاني/يناير هذا العام. وتضطلع المجالس بدور بالغ الأهمية في تقديم الخدمات الأساسية والبالغة الأهمية لتحسين حياة العراقيين الذي صوتوا لهذه المجالس. ونحن نتطلع إلى الانتخابات البرلمانية المقبلة في إقليم كردستان التي ستجرى الشهر المقبل والانتخابات الوطنية التي ستجرى في أوائل العام المقبل. وندعو حكومة العراق إلى كفالة توفير التمويل الوافي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بغية تيسير نجاح الانتخابات الوطنية. وكدليل إضافي على الدعم، عرض الاتحاد الأوروبي مرة أخرى إيفاد مراقبين انتخابيين مستقلين إلى كلتا عمليتي الانتخابات.

وبالنسبة لمسألة حقوق الإنسان، نحن نسلم بالتقدم الجيد الذي أحرزه العراق، ولكننا نتفق مع ما ورد في تقرير الأمين العام بأنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ونحث حكومة العراق بقوة على أن توفر للمفوضية المستقلة العليا لحقوق الإنسان التمويل الكافي في الميزانية التكميلية المقبلة. سيدي الرئيس، نحن نتفق مع الأمين العام على أن تعزيز الحوار بين جميع الأطراف بشأن المصالحة الوطنية ما زال يشكل أولوية رئيسية للعراق، ونرحب بالدور الإيجابي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في هذا المجال. وندعو جميع الأطراف إلى العمل معا بروح التوفيق، وإلى إحراز المزيد من التقدم بشأن الحكم الاتحادي، وتسوية الحدود الداخلية المتنازع عليها، وتقاسم الموارد الطبيعية. وقد أوضح المجتمع الدولي أنه على استعداد لتقديم دعمه الكامل لهذه العملية، بما في ذلك بتيسير المحادثات بين الأطراف. وتستدعي القلق التوترات السياسية التي حصلت مؤخرا في الموصل وديالى. ويحدونا الأمل في أن تبدأ المحادثات قريبا بخفض حدة هذه التوترات.

كما نود أن نعرب عن أعمق تعاطفنا مع البرلمان العراقي والشعب العراقي بعد مقتل عضو البرلمان حارث الضاري في الأسبوع الماضي. وكان هذا عملا جبانا وينبغي ألا يسمح له بتعطيل العملية السياسية التي ينخرط فيها زعماء العراق. ونحن على ثقة بأن الشعب العراقي سيواصل السير في طريق الديمقراطية والحوار بغية التغلب على العنف والطائفية.

سيدي الرئيس، إننا نرحب بجهود السيد دي ميستورا لتحسين الحوار الإقليمي والتعاون بين العراق وجيرانه. وهذا مطلب رئيسي لتطوير السلام الإقليمي الدائم والأمن. ونتفق مع تقرير الأمين العام على أن العهد الدولي مع العراق سيستفيد من اتخاذ نهج أكثر تنسيقا ويركز على الأولويات الاجتماعية – الاقتصادية الرئيسية. وتحقيقا لهذه الغاية، نحن ندعو إلى زيادة التنسيق بين العهد الدولي والمانحين الدوليين مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، وإلى ضمان أن تكون كل المساعدة المقدمة مساعدة تكميلية ومستهدفة بشكل جيد. ونتطلع إلى تقرير الأمين العام عن قرارات مجلس الأمن المتصلة بالعراق.

سيدي الرئيس، أود أن أختتم بياني ببعض الكلمات عن اتجاه علاقات المملكة المتحدة مع العراق في المستقبل. وهذا الأسبوع، أكد رئيس وزراء بلدنا مرة أخرى لبرلماننا على أن أساس العلاقة الجديدة التي نقيمها مع الشعب العراقي سيكون مستندا إلى الصلات الدبلوماسية والتجارية والثقافية. وذكر السفير البياتي قبل وقت قصير الإعلان المشترك والاتفاقية التي أبرمناها مؤخرا مع العراق تحقيقا لتلك الغاية. وسنواصل الاضطلاع بدور داعم في إعادة إعمار العراق. وكدليل إضافي على التطبيع في العراق، وتحسين توفير الأمن، بدأ تخفيض قوام القوات المقاتلة التابعة للمملكة المتحدة. وستستكمل هذه العملية في موعدها المحدد بنهاية تموز/يوليه. وفي غضون ذلك، نحن على استعداد للمساعدة

في بناء قدرات القوات العراقية المسلحة، وكما قال السفير البياتي، إن مجلس وزراء بلده وافق على اتفاق لمساعدة المملكة المتحدة في حماية منصات النفط العراقية وتقديم التدريب والدعم للقوات البحرية العراقية.

وتؤمن المملكة المتحدة بأن إنشاء عراق آمن ومزدهر وديمقراطي، ويعيش في سلام مع جيرانه ويأخذ مكانته المناسبة في المجتمع الدولي، ما زال أمرا بالغ الأهمية لخدمة المصالح الاستراتيجية والمحلية للعديد من البلدان، في الشرق الأوسط وخارجه.

السيدة رايس (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفنا وجود الوزير هنا اليوم في هذه المناقشة الهامة.

بادئ ذي بدء، أود أن أضم صوتي إلى أصوات زملائي في التقدم بالشكر إليكم، سيدي الممثل الخاص، على قيادتكم الممتازة. وأعلم مدى ما تشعر به حكومتي، بمن في ذلك الرئيس أوباما، من امتنان بالغ لخدمتكم وإسهاماتكم الجبارة، وتضحياتكم الشخصية، ونجاحكم في هذا المسعى الهام. إننا سنفتقدكم. وأود أن أشدد على مدى امتناننا العميق لكم. كما أود أن أشكركم على تذكيرنا بالإسهامات الكبيرة والتضحيات الجسام التي قدمها الكثيرون باسم الأمم المتحدة، والعديد من البلدان الأخرى، وشعب العراق في المقام الأول والأخير، صوب بناء عراق يتمتع بالسيادة والديمقراطية والاستقرار. إن تذكيركم بسيرجيو اليوم أمر مؤثر ويتسم بحسن التوقيت، وإننا نشكركم على ذلك مرة أخرى.

كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره، وجميع رجال ونساء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على عملهم الدؤوب لدعم عراق ينعم بقدر أكبر من السلام والازدهار.

انطلاقا من مصالحنا الاستراتيجية المشتركة الراسخة مع حكومة العراق، وتقديرا منا للخدمات البطولية التي أسداها آلاف الأمريكان الشجعان وأشخاص كثيرون آخرون، ومراعاة لمستقبل ملايين العراقيين، لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما عميقا تجاه العراق. وكما يعلم هذا المجلس، تعتزم الولايات المتحدة، وفقا للاتفاق الأمني بين الولايات المتحدة والعراق، سحب قواتها المُقاتلة من المدن والقرى العراقية في أجل أقصاه نهاية هذا الشهر. وسيمهد ذلك السبيل لسحب جميع قوات الولايات المتحدة بحلول نهاية عام ٢٠١١. غير أن تخفيض قوام قواتنا وسحبها، لا ينتقصان بأي حال من الأحوال من شراكتنا الطويلة الأجل مع العراق. وخلال هذه المرحلة الانتقالية، ستواصل الولايات المتحدة دعمنا الثابت للشعب العراقي وهو يتولى كامل المسؤولية عن سيادة دولته. وسنواصل إقامة علاقة قوية ودائمة واستراتيجية مع العراق، علاقة تحترم سيادة البلدين وتخدم مصالحهما.

وباعتبار حكومة العراق صديقة وشريكة، سنعمل معها على تعزيز مؤسسات الديمقراطية، ودعم سيادة القانون، وإقامة علاقات سلام وتعاون مع جيرانها. كما سنواصل تشجيع المجتمع الدولي على تعميق انخراطه مع حكومة العراق لزيادة تأمين المكاسب التي حققها العراق على الصعد السياسي والاقتصادي والأمني وللاستفادة منها.

وتود الولايات المتحدة أن تثني على العمل ذي الأهمية الحيوية الذي تضطلع به الأمم المتحدة في العراق. وبقيادة الممثل الخاص دي ميستورا وبناءً على دعوة من الحكومة العراقية، لا تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق توسع نطاق تواجد الأمم المتحدة، وتعزز قدرتها في جميع أرجاء العراق. ومن المساعدة على معالجة مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليه إلى المساعدة في إجراء انتخابات حرة وعادلة، لا تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم

المساعدة إلى العراق تضطلع بدور حاسم في تعزيز السلام والأمن والرفاه على الأجل الطويل في العراق.

وخلال الأيام والأشهر القادمة، سيكتسي عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أهمية حاسمة. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات فحسب ستشتد فيها الحاجة إلى جهودها.

في كانون الثاني/يناير اختار العراقيون مجالس محافظات جديدة في ١٤ من بين محافظات العراق الـ ١٨. واتسمت تلك الانتخابات بنسبة مشاركة مُشجعة ومتنوعة وبتحسين الأجواء الأمنية بصورة كبيرة. واستنادا إلى ذلك النجاح، ستقدم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مرة أخرى المساعدة التقنية والنصح إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق عندما تستعد المفوضية لإجراء جولتين قادمتين من الانتخابات: انتخابات الحكومة الإقليمية في كردستان في تموز/يوليه، والانتخابات البرلمانية في العراق في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

ثانيا، ستظل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تضطلع بدور حاسم أيضا في دعم الجهود الرامية إلى معالجة مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها في العراق. وبتعزيز البعثة للحوار البنّاء بشأن حل مقبول من الطرفين، فإنها تساعد على الوفاء بشرط رئيسي لتحقيق استقرار دائم في العراق، ونناشد جميع الأطراف المعنية أن تمضي قدما في هذه العملية على نحو جاد.

ثالثا، ستقدم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق دعما قيما إلى الحكومة العراقية وهي تُيسر عودة المشردين العراقيين في أمان وبصورة طوعية ومنتظمة. ويكتسي عمل البعثة هنا أيضا أهمية حاسمة. فإعادة إدماج اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا على نحو مستدام وطوعي في الحياة العراقية أمر أساسي لتحقيق استقرار البلد على الأجل الطويل. ولدعم واستدامة عودة من أُخرجوا من ديارهم بسبب الحرب والفوضى، تعمل البعثة مع الحكومة العراقية على توفير الأمن لهم وتمكينهم من الحصول على السكن والعمالة والخدمات الأساسية. ونرحب ببذل حكومة العراق للمزيد من الجهود في هذا المجال.

ويمكن لنا جميعا هنا أن نفخر بسجل إنجازات البعثة الباهر. ونقدر تقديرا بالغا عملها ونتطلع إلى مواصلة نجاحها.

وتدعم الولايات المتحدة دعما راسخا استمرار تطور العراق باعتباره دولة تتمتع بالسيادة والديمقراطية، وبلدا يمكن فيه لجميع طوائفه المتنوعة والنشطة أن تشارك بحرية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتُحترم فيه حقوق الإنسان، بلدا يسهم في إحلال السلام واستتباب الأمن في المنطقة، بلدا ينعم بالسيادة والاستقرار والاكتفاء الذاتي.

وللاستفادة من التقدم المحرز يتعين تقديم الدعم إلى العراق على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونشجع جميع البلدان على مساعدة العراق لكي يحقق أهدافه، وعلى دعم الشعب العراقي وهو يسعى إلى الرفاه والسلام. وتشجع الولايات المتحدة بصورة لا لبس فيها عمل البعثة وتوسيع نطاق وجودها في العراق. وحكومتي على استعداد لمواصلة مساعدة البعثة عند الاقتضاء، ونشجع جميع البلدان على أن تحذو حذونا.

أخيرا، تؤيد الولايات المتحدة تماما البيان الرئاسي الذي عممته الرئاسة التركية. وهو مؤشر هام على دعم البعثة وشعب العراق.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أثني على حضوركم بين ظهرانينا هنا اليوم، سيدي الرئيس. ونشكركم على تكبد مشاق السفر للمرة الثانية خلال هذا الشهر للمشاركة في عملنا. وأود أن أتقدم بشكر خاص للسفير دي ميستورا على عمله طيلة كل

هذا الوقت، وعلى عمل زملائه، الذين أسهموا معا في رفاه شعب العراق. وأشكره على عرض تقرير الأمين العام (S/2009/284). وأحيي السفير البياتي وأشكره على إحاطته الإعلامية القيمة.

وكما أشار إلى ذلك السفير دي ميستورا، أُحرز تقدم هام في العراق خلال الأشهر الأخيرة في مجالات مختلفة. وعلى نحو خاص، يسعدنا أن تكون حكومة العراق قد عززت العمليات الانتخابية، استنادا إلى ما اكتسبته من خبرة. ونأمل أن تكون الانتخابات القادمة في كردستان والانتخابات البرلمانية جامعة وشفافة، وأن تشارك فيها النساء بصورة فعالة. إن هذه العمليات الانتخابية تتيح فرصا قيمة، كما قال الأمين العام، لتعزيز الحكم المحلي وإضفاء المشروعية على الدولة في جميع أرجاء الأراضي العراقية.

وتود كوستاريكا أن تحث القادة السياسيين في العراق على مواصلة عملهم لتعزيز التقدم لصالح جميع سكانهم من خلال آليات منصفة. ونناشدهم أن يكفلوا توزيع جميع ثمار خيرات العراق الهائلة على السكان.

وعلى نفس المنوال، نحث فريق الأمم المتحدة في العراق، فضلا عن المانحين الدوليين، على مواصلة العمل بشكل وثيق مع السلطات العراقية لتهيئة بيئة عادية تسمح بتنفيذ القواعد اللازمة لتنظيم القطاع الخاص، بغية تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية. كما أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تفترض تجاوب الحكومات واتصافها بالشفافية والمسؤولية على جميع الصعد إزاء مواطنيها. وفي هذا السياق، نعتقد أنه لا بد من تعزيز سياسات مكافحة الفساد بغية تحقيق الاستفادة القصوى من الاستثمار العام.

وكوستاريكا مقتنعة بأنه لا يمكن تحقيق تحسن في الأمن على حساب الحريات الأساسية أو التمتع الكامل بحقوق الإنسان لسكان العراق وحماية تلك الحقوق.

ونلاحظ بقلق شديد ما ورد في آخر تقرير عن حالة حقوق الإنسان في العراق الذي أعدته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونأسف لأن التحسن الأمني الذي حدث في الآونة الأخيرة لم يقترن بتعزيز سيادة القانون أو بنهج منظم لمكافحة الإفلات من العقاب. ونشعر بالقلق لأنه على الرغم من إنشاء المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان، لم تخصص أموال كافية في الميزانية لتلك الهيئة لتمكينها من بدء عملها في عام ٢٠٠٩. ويحدونا الأمل في أن تفي السلطات العراقية بسرعة بالتزاماتها المتمثلة بتعزيز وتوسيع نطاق حماية حقوق الشعب العراقي من خلال إنشاء مؤسسات مستقلة لرصد حقوق الإنسان ومراقبة احترامها، كما قال السفير البياتي خلال الجلسة السابقة التي عقدها المجلس لمناقشة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وأعاد تأكيده اليوم.

وتؤكد كوستاريكا أنه من الأهمية بمكان أن يفي العراق بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان من خلال التصديق على الصكوك الدولية الرئيسية، وضمان التنفيذ الفعال للصكوك التي صدق عليها بالفعل، وبخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وقبل أن أختتم، أود أن أسجل رسميا قلقنا إزاء ما ورد من أنباء عن اعتزام إعادة العمل بممارسة تنفيذ أحكام الإعدام بحق المدانين في العراق. وبلدي، التي ألغت عقوبة الإعدام في عام ١٨٧٧ ودعمت مؤخرا مبادرة في الجمعية العامة لتعزيز وقف عالمي لتنفيذ أحكام الإعدام، يحث بكل احترام حكومة العراق على تعليق تنفيذ أحكام الإعدام. ونشعر بقلق مماثل إزاء فقرات التقرير التي تشير إلى عدم توفر معلومات موثوق بها عن عدد السجناء واكتظاظ مراكز الاعتقال. ونشاطر القلق الذي أعرب عنه في التقرير فيما يتعلق بعدم وجود الضمانات التي تتطلبها المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمحاكمات العادلة. كما نود أن نسجل

قلقنا إزاء استمرار إجراءات التحقيق التي يمكن أن تصل، وفقا للتقرير، إلى حد التعذيب. ويحدونا الأمل في أن تترجم حكومة العراق إرادها السياسية إلى أعمال ملموسة، وأنها ستصدق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وبروتوكولها الاختياري و البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا أن نرحب بكم كرئيس للمجلس.

في البداية، أود أن أشكر السيد دي ميستورا، رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على الإحاطة الإعلامية التي قدمها عن الحالة في العراق. كما نود الإعراب عن تقديرنا لعمله في قيادة البعثة ونتمنى له النجاح في عمله الجديد – القديم في بعض جوانبه – على رأس برنامج الأغذية العالمي.

نشاطر التقييم الذي ورد في التقرير الفصلي عن عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. فهو متوازن ويقدم عرضا شاملا وموضوعيا للوضع الحالي في العراق، فضلا عن العمليات الجارية في العديد من مجالات الحياة السياسية والاقتصادية في البلد، حيث شهدنا بعض التقدم الإيجابي. وفي الوقت نفسه، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة في القطاع الأمني. وما زال الإرهاب يشكل تهديدا، وكذلك تزايد نشاط الجماعات المسلحة والتوترات العرقية والدينية.

ومن الناحية الاستراتيجية، ينبغي أن يتركز عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على مواصلة بذل الجهود لتعزيز عملية المصالحة الوطنية التي من الواضح أنها متوقفة الآن. ونرحب بجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق الرامية إلى تشجيع القادة العراقيين على البحث عن حلول مقبولة لدى الجميع للمشاكل السياسية والاجتماعية – الاقتصادية، وإقامة نظام حكومي فعّال، حيث يمكن لجميع الأعراق والأديان المشاركة. وبدون هذا، ستفشل الجهود الرامية إلى تطبيع الوضع السياسي الداخلي والمحافظة على السلامة الإقليمية للعراق ووضع توزيع عادل للدخل المتحصل من استغلال الموارد الطبيعية.

إن أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة في العراق هو أن تكون مركز تنسيق لتحقيق الاستقرار في البلد، بما في ذلك، التحضير للانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير من العام المقبل وانتخابات إقليم كردستان في تموز/يوليه. ونرى أن مستقبل وجود الأمم المتحدة في العراق يعتمد في جزء كبير على فعالية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تيسير النجاح في إجراء الانتخابات ومساعدة مفوضية الانتخابات. ولا بد لنا من تعزيز الشراكة بين البعثة وحكومة العراق من خلال دعم الحكومة في اتخاذ زمام المبادرة في تحقيق استقرار الوضع الداخلي.

والآن، يجب أن نلاحظ أن المراحل الأولى من فترة ما قبل العملية الانتخابية أدت إلى بعض التوتر السياسي الداخلي. وإجراء الانتخابات قد يثير المزيد من المشاكل بين الأديان والأعراق. ولذلك، نرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتشجيع الحوار بين الأديان والأعراق، وندعو البعثة إلى مواصلة تركيز جهودها على هذه المسألة.

على الرغم من التقدم في قطاع الأمن التي أبلغت عنه الحكومة، فنحن قلقون من زيادة عدد ضحايا حوادث العنف، الذين ارتفع عددهم بمقدار الثلث في نيسان/أبريل. كما نشعر بالقلق إزاء الوضع في المناطق المتنازع عليها، حيث ما زالت التوترات بين السكان الأكراد من جهة

والسكان التركمان والعرب من جهة أخرى. وهناك دور إيجابي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للتصدي لهذه التوترات. ونتطلع إلى الصدور الرسمي للتقرير الذي ستعده البعثة عن المناطق المتنازع عليها. ونرى أن هذه الوثيقة يمكن أن تكون ذات قيمة كبيرة إذا حافظت على طابع تحليلي بحت لإسداء المشورة و لم تقدم القرارات السيادية التي يجب أن يتخذها أبناء الشعب العراقي أنفسهم بشأن هذه المسألة الحساسة للغاية بالنسبة لجميع المجموعات العرقية والطوائف الدينية. وفي هذا السياق، من المهم مراعاة رأي العراقيين في الوثائق التي تصدرها البعثة.

وثمة مسألة هامة أخرى بالنسبة لنا هي العلاقة بين العراق وجيرانه في المنطقة. فبدون مزيد من التعاون بين بغداد والبلدان المجاورة، وبدون مشاركة بناءة من جيران العراق في عملية التسوية العراقية، سيبقى تحقيق الأمن في العراق أمرا صعبا. ونرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لدعم تنمية العلاقات الثنائية بين العراق وجيرانه.

في الختام، يود الوفد الروسي أن يعرب عن تأييده لمشروع البيان الرئاسي الذي يجسد موقف مجلس الأمن تجاه المسائل المتعلقة بالعراق.

السيد لا يفان (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أشكر معاليكم، السيد داود أوغلو، وزير خارجية تركيا، على ترؤس جلسة اليوم، وأود أن أشكر السيد دي ميستورا الممثل الخاص للأمين العام في العراق وممثل العراق على إحاطتيهما الإعلاميتين. هذه هي آخر مرة يحضر فيها السيد دي ميستورا في مجلس الأمن بصفته الحالية كممثل خاص للأمين العام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا العميق للإسهام الكبير الذي قدمه للمساعدة في إحلال السلام وإعادة الإعمار في العراق. وأود أن أشكره وأتمنى له كل النجاح في مساعيه المقبلة.

في وقت سابق من هذا العام، أجريت انتخابات المحافظات في العراق بنجاح. ووضع مجلس النواب خططا لتسريع العمل التشريعي. وما برحت قوات الأمن العراقية تتولى المزيد من مسؤوليات صون السلام والاستقرار في البلد. والتقدم الذي أحرز في جميع المجالات في العراق يستحق الاعتراف الكامل. وفي الوقت نفسه ، يجب ألا نتجاهل كون أن العراق ما زال يواجه تحديات متعددة في المجالات السياسية والأمنية وإعادة الإعمار وحقوق الإنسان والمصالحة الوطنية. وما زالت حوادث التفجير تقع بشكل متكرر. ومسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها ما زالت بدون حل والانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار يحتاجان دعما أكبر من المجتمع الدولي. وتتعين عودة أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين إلى ديارهم والاستقرار من جديد، ويجب كفالة حقوق ومصالح النساء والأطفال على نحو أكثر فعالية.

إن المسؤولية الرئيسية عن مستقبل العراق ومصيره تقع على عاتق الحكومة العراقية والشعب العراقي ذاته وبغية أن يكون للعراق مستقبل جيد، على جميع الزعماء السياسيين في العراق أن يضعوا المصلحة الوطنية فوق جميع المصالح الأخرى، وأن يسعوا إلى المصالحة وتوافق الآراء والتعاون. ونحن ندعم جهود الحكومة العراقية لاتخاذ تدابير تفضي إلى الاستقرار والوحدة والتنمية في البلد، ونأمل أن تتمكن الحكومة العراقية ومختلف الأطراف في البلد من المشاركة في مواصلة إحراز تقدم جيد في المصالحة الوطنية، وتطوير القوانين، وتسريع إعادة الإعمار وحماية حقوق الإنسان. ونأمل لانتخابات حكومة كردستان الإقليمية وللانتخابات السياسية أن تمضي بسلاسة ونجاح.

ولا يمكن تعزيز التقدم في الميدانين الأمني والسياسي تعزيزا كاملا إلا بتوطيد إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي. ونناشد المجتمع الدولي أن يفي على نحو فعال بتعهداته

لمساعدة العراق، وأن يساعد العراق في تسريع إعادة إعماره وتنميته. ونؤيد إعادة النظر في أولويات الميثاق الدولي للعراق في ضوء احتياجات الوضع الراهن. ويسعدنا رؤية العراق وقد حسن وعزّز علاقاته مع جيرانه في المنطقة.

إن قيام العراق بتحسين علاقاته مع البلدان الإقليمية يفضي إلى استقراره وإعادة إعماره، وهو يصب أيضا في المصلحة المشتركة للمناطق المجاورة. وينبغي للمجتمع الدولي أني ينوه بالتعاون العراقي مع بلدان المنطقة وأن يواصل تشجيعه على ذلك ودعمه عن طريق عدة آليات إقليمية ومبادرات ثنائية.

لقد أحرزت بعثة الأمم المتحدة في العراق بقيادة السيد دي ميستورا نتائج جيدة عبر بذلها جهودا تدريجية ومركّزة على جميع الجبهات بغية تنفيذ ولايتها وفقا للقرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). ونتوقع من بعثة الأمم المتحدة أن تواصل تعزيز التعاون مع الحكومة العراقية بهدف توفير المساعدة لإجراء انتخابات رئيسية في العراق، وإصدار توصيات معقولة ذات جدوى بخصوص الحوار السياسي في العراق، والضغط لإحراز قدر أكبر من التقدم في المصالحة الوطنية العراقية.

ونتوقع كذلك من بعثة الأمم المتحدة أن تواصل تنسيق المساعدات الإنسانية المرسلة إلى العراق، بما في ذلك تهيئة الظروف الضرورية لعودة اللاجئين والمشردين العراقيين وإعادة توطينهم وإدماجهم في المجتمع. ونأمل أيضا أن توفر بعثة الأمم المتحدة مساعدة أكبر للشعب العراقي في مجال حقوق الإنسان.

إننا نؤيد جهود الأمم المتحدة لاستمرار توسيع نطاق وجودها وأنشطتها في العراق في ضوء احتياجات ذلك البلد. وفي الوقت ذاته، نناشد الأطراف المعنية أن تتخذ تدابير فعالة لتعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة.

والصين تدعم استعادة العراق لمكانته الدولية. ونحن نتطلع إلى تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨).

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد ستافان دي ميستورا على عرضه تقرير الأمين العام (S/2009/284) عن الحالة في العراق، وأود أن أشيد به، وهو ينجز عمله بصفته رئيسا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، نظرا لإسهامه القيّم في تسوية مسألة العراق. وأشكر كذلك ممثل العراق على بيانه.

قبل فترة ليست بعيدة، هنأنا الشعب العراقي والحكومة العراقية على الإنجازات التي تحققت في عملية الديمقراطية، لا سيما النجاح في إجراء انتخابات المحافظات واستعادة السيطرة تدريجيا على بلدهما ومصيرهما. واليوم نشجع الحكومة العراقية، مهما كانت الصعوبات المتبقية، على المثابرة في جهودها بغية الحفاظ على التقدم المحرز، لا سيما إعادة الإعمار الوطني وتعزيز سلطتها في جميع أراضيها.

وفي ذلك الصدد، يسعدنا ملاحظة أن العراقيين ملتزمون التزاما صادقا بعملية المصالحة الوطنية التي، كما نعلم، هي شرط مسبق لنجاح جميع الأعمال الأخرى، خاصة تسوية النزاعات على الحدود الداخلية، ومشاطرة الموارد الطبيعية ومسألة الفيدرالية.

ونرحب أيضا بنجاح الانتخابات في مجالس المحافظات وبحسن تنظيمها من جانب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. ونأمل للانتخابات المقبلة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ أن تتكلل كسابقاتها بالنجاح.

ومع ذلك، لا يزال العراق يواجه تحديات جمّة. لهذا السبب، من الضروري قيام تنسيق وتعاون جيدين في ما بين بعثة الأمم المتحدة والقوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن

العراقيـة بغيـة كفالـة الاسـتقرار في البلـد. إلا أن العـراقيين أنفسهم عليهم في المقام الأول أن يعملوا صوب تعزيز السلام وكفالة تطور بلدهم بصورة متجانسة.

ثمة عوامل عديدة تشير إلى التطلع المشروع نحو السلام، ومنها التقارير التحليلية الأخيرة عن التراعات على الحدود الداخلية في شمال العراق والمساعدة التقنية واللوجيستية التي توفرت للجنة البرلمانية ذات الصلة بغية التوصل إلى توافق في الآراء على مركز كركوك. علاوة على ذلك، نأمل أن تسهم الدروس التي استخلصها أعضاء اللجنة من تجربة أيرلندا الشمالية في فهم أفضل لمسائل تقاسم السلطة والإصلاح السياسي وإصلاح مركز المحافظة الدستوري وحل هذه المسائل.

والنجاح في الإعلان عن الاستراتيجية الإنمائية الوطنية دلالة مشجعة جدا كذلك على الجهود المبذولة لانعاش العراق، وفي ذلك السياق لا يشكك أحد في أن اعتماد نهج جديد في نابولي خلال شباط/فبراير ٢٠٠٩ لتقديم المساعدة الدولية سيعزز تلك الاستراتيجية، مثلما تفعل قرارات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بإنشاء إطار للأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية إلى العراق من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤، واستعراض ميثاق العراق المخطط إجراؤه في المستقبل، بمساعدة المستشار الخاص السيد إبراهيم غمباري.

وفي مجال حقوق الإنسان، نرحب بمبادرات الأمم المتحدة والحكومة العراقية لتعزيز المساواة والتكافؤ بين الجنسين وكفالة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

أخيرا، يبدو من الضروري لنا التأكيد على أن تعزيز التعاون الإقليمي يظل عنصرا هاما في استراتيجية ما بعد الصراع في العراق. وإذ نهنئ الأطراف الإقليمية على بعد نظرها، نشعر بالامتنان لبعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص للجهود المبذولة لتوطيد الثقة والتعاون بين بلدان المنطقة.

إن السلام والاستقرار في العراق ضروريان لتهدئة المنطقة والعالم ككل. ويجب بالتالي عدم ادخار أي جهد لاستعادة الأمن الدائم في ذلك البلد بسرعة.

السيد ماير – هارتنيغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكر معاليكم على تبوء رئاسة هذه الجلسة الهامة جدا. وأود كذلك أن أشكر الممثل الخاص دي ميستورا على إحاطته الإعلامية، وأن أثني على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لالتزامها الثابت بمساعدة شعب العراق في إعادة بناء بلده. وأود أن أعرب عن تقدير النمسا لتفانيكم الشخصي الرائع لشجاعتكم وقيادتكم، لا سيما في تعزيز الحوار والمصالحة الوطنية والسياسية. وأود أيضا أن أشكر ممثل العراق على بيانه.

حسبما أشار الأمين العام في تقريره (S/2009/284)، تبقى المصالحة الوطنية الأولوية الرئيسية لعراق مستقر ومسالم ونرحب بالمبادرة التي قام بها مؤخرا الممثل الخاص للأمين العام القاضية بإطلاق حوار رفيع المستوى بين حكومة العراق والحكومة الإقليمية لكردستان بشأن الحدود الداخلية المتنازع عليها. ومن الأمور بالغة الأهمية أن يركز القادة من جميع الجوانب على المصالحة الوطنية في الفترة السابقة على الانتخابات الإقليمية التي ستجرى في كردستان الشهر القادم والانتخابات الوطنية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

وفيما يتعلق بمسألة تقاسم السلطة والممتلكات والديمغرافيا في كركوك، نرحب بالمساعدة التي تقدمها البعثة للجنة البرلمانية. ونأسف لأن اللجنة لم تتمكن بعد من تقديم تقرير عما أحرزته من تقدم. ونتوقع أن يستمر الالتزام الحقيقي من جانب الجميع بتسوية المشاكل المعلقة فيما يتعلق بتخصيص مناصب الحكومة.

وبالنظر إلى التحديات الخاصة بالميزانية بسبب الأزمة الاقتصادية وتدهور إيرادات النفط، يلزم للقادة على الصعيدين الوطني والإقليمي أن يتغلبوا على الجمود فيما يتعلق بتنظيم قطاع المواد الهيدروكربونية. وهذا من شأنه أن يفيد كثيرا أيضا في تشجيع الاستثمار الأجنبي في هذا البلد. ومن شأن التوقيع على مذكرة التفاهم بشأن التعاون الخاص بالطاقة مع الاتحاد الأوروبي أن يفيد بنفس الدرجة في هذا الصدد.

وفي تزايد عدد الهجمات العشوائية على المدنيين في الآونة الأخيرة، بما فيها هجمات الانتحاريين، تذكير صارخ بهشاشة المكاسب الأمنية التي تحققت بشق النفس. وما زالت العديد من التحديات ماثلا.

ونرى من المشجع أن المشردين داخليا في العراق يواصلون العودة إلى مجتمعاتهم المحلية. وفي الوقت ذاته، نشارك الأمين العام رأيه من أن زيادة الجهود المبذولة لتحقيق الاندماج وإعادة التوطين والإعادة من الأهمية بمكان لإتاحة القيام بعمليات العودة المستدامة بسلامة وكرامة. ومن شأن هذا أيضا أن ينقل إلى ما يزيد على ١,٥ مليون لاجئ عراقي في الخارج رسالة مؤداها أنه يمكن أن يكون لهم مستقبل في وطنهم. وندرك الجهود الهائلة التي تبذلها الحكومتان السورية والأردنية لاستقبال اللاجئين العراقيين.

وكما يبرز تقرير البعثة عن حقوق الإنسان، من الضروري قطع خطوات إضافية لتعزيز سيادة القانون ووضع حد للإفلات من العقاب. ونرى من المشجع أيضا التزام العراق بتعزيز حماية حقوق الإنسان. ونأمل لذلك في أن تنفذ التوصيات التي يتضمنها التقرير، وبخاصة المتعلق منها بحماية المرأة والطفل والفئات الضعيفة، بأسرع ما يمكن. ويمكن للجنة العليا المستقلة لحقوق الإنسان بل ينبغي لها أن تقدم إسهاما ذا شأن في هذه الجهود. لذلك نأمل كثيرا أن تتيح السلطات العراقية للجنة قريبا أن تبدأ في عملها الهام.

ونرحب بالتقدم المحرز صوب تصديق العراق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ونرجو أن يوفر ذلك حافزا جديدا على إصلاح نظام العدالة الجنائية. ونحث العراق على إعادة تطبيق وقف تنفيذ أحكام الإعدام المطبق منذ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وأرجو كذلك أن أشير إلى بيان الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن.

وتبدي النمسا والاتحاد الأوروبي استعدادهما لدعم جهود العراق المبذولة لتعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وذلك بطرق منها ترجمة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد إلى أعمال. وهذه الجهود ضرورية لإعادة بناء ثقة الشعب العراقي بمؤسساته. وستكون لمشاركة المرأة على قدم المساواة أهمية حاسمة في تحقيق هذا الهدف. وبينما تضطلع القوات الأمنية العراقية بمستويات متزايدة من المسؤولية، نشجع خاصة على إشراك المرأة في الشرطة وفي الجيش.

وأود أن أشدد على التزام النمسا الراسخ بدعم الجهود التي يبذلها شعب العراق وحكومته لينعم البلد بالديمقراطية والوحدة والرخاء. ولذلك فنحن ندعم أيضا الإسراع في إبرام اتفاق للشراكة والتعاون بين العراق والاتحاد الأوروبي. ويحدونا الأمل في أن يستمر تعزيز إعادة تواصل العراق مع جيرانه، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإحراز تقدم مبكر في المفاوضات، بما في ذلك المفاوضات الثنائية، وأشدد على ذلك، وصولا إلى تسوية المسائل الثنائية المعلقة.

وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناننا لكم، يا سيدي، وللولايات المتحدة الأمريكية، لإعدادكم مشروع بيان اليوم الرئاسي. ونؤيده كل التأييد.

السيد بوينتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يشرفنا وجودكم يا سيدي بيننا اليوم رئيسا لأعمال مجلس الأمن. ويرحب وفدي بكم مرة ثانية.

وكما فعلت الوفود الأخرى، نود أن نشكر السيد ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية المفصلة. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للعمل الذي قام به في توجيه دفة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق. ولدينا اقتناع بأنه سيحظى بقدر مساو من النجاح في مسؤولياته المقبلة. ونتمنى له كل التوفيق.

ونود أيضا أن نشكر السفير حامد البياتي على بيانه التفصيلي، الذي يتجلي فيه بوضوح التقدم المحرز في بلده في الآونة الأخيرة.

في أعقاب الاستعراض الأخير لأنشطة الأمم المتحدة في شهر شباط/فبراير، تابعت الحكومة العراقية بذل جهودها لتعزيز الديمقراطية وممارسة السيطرة الفعالة على أراضي الوطن، وتحسين الأمن والأوضاع المعيشية للشعب العراقي. ويجب ألا نكتفي بإطراء تلك الجهود، وإنما يجب أن نشجع أيضا حكومة العراق على الاستمرار في نفس المسار، بدعم من المجتمع الدولي، وخاصة وهي تواجه مواعيد هامة لإجراء انتخابات في أواخر العام ٢٠٠٩ وأوائل ٢٠١٠. وسيعزز هذا بالتأكيد سيادة العراق واستقلاله وسلامته الإقليمية ويكفل لشعبة الحق في أن يحدد بحرية مستقبله الاقتصادي والسياسي. كما سيتيح له السيطرة بشكل فعال على موارده الطبيعية.

وفي هذا الصدد، ننوه مع الارتياح بالتقدم الكبير الذي أحرز في الشهور الأخيرة في مختلف قطاعات الحياة الوطنية بالعراق. وفي الميدان الانتخابي، أكد إجراء انتخابات المحافظات بنجاح وبشكل سلمي في ٣١ كانون الثاني/يناير التزام حكومة وشعب العراق بالديمقراطية وتعزيز المؤسسات المحلية، الأمر الذي سيحسن مستويات معيشة السكان. والعمل الذي تؤديه اللجنة العليا المستقلة لحقوق الإنسان جدير منا بتقدير خاص. ذلك أنها كفلت، بدعم من السلطات العراقية والبعثة والمجتمع الدولي، إجراء الانتخابات في ظل ظروف مثلى، فضمنت بذلك مشروعية النتائج ونزاهتها. وينبغي أن يستمر التعاون المجدي بين اللجنة العليا والحكومة والبعثة طوال الإعداد للانتخابات الإقليمية في تموز/يوليه والانتخابات البرلمانية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

وعلى الساحة السياسية، سيعزز انتخاب رئيس البرلمان الذي تم في شهر نيسان/أبريل ما يحرَز من تقدم بشأن المسائل التشريعية والدستورية المعلقة. كما سيساعد على تعزيز الأسس التي تقوم عليها المصالحة الوطنية، التي تتسم بأولوية رفيعة بالنسبة للعراق، كما أشار السفير البياتي.

وفيما يتعلق بالأمن، أعربنا في شباط/فبراير عن ترحيبنا ببدء نفاذ اتفاق الأمن الثنائي بين حكومتي العراق والولايات المتحدة. ويشكل هذا الاتفاق الأساس لنقل المسؤوليات إلى قوات الأمن العراقية.

أما فيما يتعلق بمسألة السيادة، فننوه بسرور إلى بدء انسحاب قوات الولايات المتحدة من قواعدها السابقة، بينما تزيد القوات العراقية مشاركتها في ضمان الأمن الداخلي ومسؤوليتها عنه، عملا بأحكام اتفاق الأمن الثنائي. وتتسم هذه العملية بأهمية كبيرة للمكسيك، التي كانت تحبذ على الدوام تعزيز سيادة العراق وتدافع عن استقلاله الذاتي.

وعلى الصعيد الإقليمي، تبرهن الحكومة على قدرتها على توطيد العلاقات وتعزيزها مع جيرانها وترسي الأسس

للعلاقات الثنائية مع بلدان المنطقة. ونرحب لذلك بقرار إدراج تعزيز العلاقات الإقليمية ضمن أولويات العهد الدولي مع العراق، وذلك بدعم من البعثة. علاوة على ذلك، فبفضل دور البعثة التمهيدي، بدأ الحوار بشأن الحدود الداخلية المختلف عليها وعلى وضع كركوك. وهذا الحوار بالغ الأهمية لإقرار السلام الدائم في البلاد وقد أخذ يؤتي ثماره مؤخرا، كما أشار السيد دي ميستورا.

إن الحالة الراهنة في العراق على النقيض تماما من الحالة التي سادت فيه في السنوات الماضية. غير أن بعض التحديات الباقية الهامة، كما في جميع عمليات إعادة الإعمار، تعوق المصالحة الوطنية وتنمية البلد الاقتصادية. ويساورنا القلق خاصة إزاء الهجمات العشوائية المتواترة وواسعة النطاق التي أودت بحياة العديد من الضحايا المدنيين. وندين هذه الممارسات المرفوضة بغرض الترهيب إدانة حازمة، وننضم إلى الأمين العام في حث العراقيين على عدم الاستسلام لها. ونثق في قدرة قوات الأمن العراقية على مواجهة الجماعات المسلحة التي تحرض على العنف الطائفي، وقدرتها على ممارسة سيطرة متزايدة تدريجيا على جميع الأراضي العراقية جنبا إلى جنب مع حماية حقوق الإنسان.

وفي هذا الخصوص، يشاطر وفد بلادي الشواغل التي أُعرب عنها في تقرير الأمين العام (S/2009/284)، فيما يتعلق بالقرار المتخذ بشأن إعادة تطبيق عقوبة الإعدام، التي تعارضها المكسيك. وندعو السلطات العراقية إلى تعليق تنفيذ هذه الممارسة. كما ندعو إلى إيلاء اهتمام خاص لاحترام حقوق المرأة.

وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بإنشاء اللجنة المستقلة الرفيعة المستوى لحقوق الإنسان، التي ستيسّر مواجهة هذه التحديات بصورة تدريجية. كما نرحب بالاقتراح الخاص بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للمساهمة في تعزيز تلك اللجنة. ونأمل أن يتم قريبا توفير الأموال اللازمة لتمويل هذه اللجنة. وسيساهم هذا في تعزيز قدرة المؤسسات العراقية في مجال حماية حقوق الإنسان، كما سيحدد أفضل الممارسات لمعاملة المحتجزين والإجراءات القضائية، بما في ذلك توفير المحاكمات النزيهة والإجراءات القانونية الواجبة.

لقد تسبب انعدام الأمن المستمر في البلد في حدوث تدفق متواصل للمشردين داخليا واللاجئين، مما يقوض التنمية الطويلة الأجل في البلد. ولهذا السبب، يسرنا أن نشير إلى أنه منذ بداية عام ٢٠٠٨، عادت ٥٠ ٠٠٠ أسرة تقريبا إلى ديارها الأصلية. وندعو السلطات العراقية إلى مواصلة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل ضمان عودة اللاجئين والمشردين داخليا في ظل أفضل الظروف السائدة مع ضمان احترام كرامتهم.

إن إعمار البلد وتنميته الاقتصادية أمران أساسيان للتوصل إلى حل لجميع المشاكل المتبقية ويرتبطان ارتباطا وثيقا بتحسّن ظروف الأمن وتعزيز المؤسسات وسيادة القانون. وينبغي توجيه دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والمجتمع الدولي نحو هذه الجوانب، من أجل توطيد التنمية المستقبلية في العراق. ونرحب بالمبادرات التي اتخذتها مؤخرا حكومة العراق لتعزيز تنميته الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الخصوص، ساهمت المكسيك، من خلال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، في التصدي للأوبئة التي تهدد الصحة والتي أضرّت بما يزيد على ١٠ ٠٠٠ شخص في البلد. والمكسيك أحد أكبر مؤيدي هذا البرنامج.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن التقدير للعمل الذي يضطلع به أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والدور الهام الذي تؤديه البعثة في تحسين الظروف المعيشية للعراقيين بقدر كبير. فقد سمح وجود هذه البعثة

بتعزيز إقامة حكومة مستقلة ذات سيادة، كما يسّر تقديم المساعدة إلى العمل الإنساني والخاص بالإعمار الذي سيجري تنفيذه.

وفي المستقبل، سيتاح لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق فرصة مواصلة دعم العراق فيما يتم اتخاذه من مبادرات حاسمة من قبيل العهد الدولي مع العراق، وإجراء انتخابات إقليمية ووطنية، والاستراتيجية الوطنية للمساعدة، ومسألة حقوق الإنسان. ويعتمد مستقبل العراق ورفاه العراقيين على مدى تصميم حكومته وعلى دعم المجتمع الدولي في مواجهة هذه التحديات المتبقية.

ولجميع هذه الأسباب، نشكر رئاسة المجلس على إعدادها مشروع البيان الرئاسي، الذي ينضم إليه وفد بلادي بصورة تامة.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بياني بالإعراب عن مدى سرورنا لتواجدكم شخصيا هنا، سيدي الوزير، لترؤس هذه الجلسة. كما أود أن أعرب عن ترحيبنا الحار بالسيد دي ميستورا ونشكره على إحاطته الإعلامية التي قدمها لنا اليوم، وكذلك على مشاركته الشخصية وروحه القيادية وإنجازاته في العراق. أتمنى له كل الخير في أعماله المستقبلية.

ترحب كرواتيا بالمساهمة المستمرة للأمم المتحدة في تعزيز وتوطيد السلام والاستقرار والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية في العراق. وبالنظر إلى قرب انتهاء فترة تولي السيد دي ميستورا ونائبه السيد شيرير، مهامهما ذات الصلة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب مرة أخرى عن تقدير كرواتيا لهما لما اضطلعا به من عمل دؤوب، وما بذلاه من جهود شخصية متفانية في الاضطلاع بولاية البعثة.

وتواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق الاضطلاع بدور حيوي في العراق. وتوفر مشاركتها وحضورها المتزايدان دعما قيّما للحكومة العراقية ولشعب العراق في مواجهة التحديات المتبقية. ونحيي الجهود التي يبذلها الممثل الخاص وفريقه في تيسير الحوار السياسي، ولا سيما مساعيهما الحميدة فيما يتعلق بمسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها ووضع كركوك. كما نقيّم الدور الذي يضطلعان به في مساعدة الحوار الوطني والإقليمي، وتقديم الخبرة بشأن المسائل الدستورية التي لم يتم حلها، وتوفير الدعم في مجال الانتخابات وحقوق الإنسان.

تؤيد كرواتيا تأييدا تاما الرسالة الواردة في مشروع البيان الرئاسي المعروض على المجلس والذي نحن بصدد اعتماده اليوم، وتؤكد من جديد دعمها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ولشعب العراق وحكومته في الجهود المبذولة لإعادة بناء بلد مستقر وآمن وديمقراطي.

لقد حقق العراق تقدما ملحوظا في السنوات الأخيرة. وإن انتخابات المحافظات التي عقدت في أوائل هذا العام، وهي أول انتخابات يقودها العراق ويملك زمامها، تبشر بالخير بالنسبة لمستقبل البلد. كما تشجعنا بالبداية الناجحة لعملية تسجيل الأصوات في كردستان. ونعتبر تلك العمليات الانتخابية بمثابة الإعلان عن الاتجاه الأوسع الذي يتولى فيه العراقيون بصورة متزايدة المسؤولية عن إدارة شؤونهم الخاصة. وعلاوة على ذلك، فقد شرعوا في إطلاق عمليات ديمقراطية محلية ينبغي أن يتم توجيهها نحو الحوار الوطني.

وندعو القيادة في العراق إلى أن تستفيد إلى أقصى حد من تلك الاتجاهات الإيجابية الأخيرة على الصعيدين السياسي والأمني، وأن تترجم هذا الزخم إلى مصالحة وطنية تؤدي إلى تحقيق سلام واستقرار دائمين وتنمية اقتصادية واجتماعية. ونأمل أن يولّد هذا الأمر تحسينات ملموسة

يشعر بها العراقيون العاديون في حياتهم اليومية، بما يحافظ على التقدم المحرز حتى الآن.

المصالحة الوطنية ما زالت أكثر التحديات إلحاحا، وقد شدد على ذلك وبحق السيد دي ميستورا والأمين العام في تقريره (S/2009/284). وفي نهاية المطاف، لا يمكن ضمان التوصل إلى الاتجاهات الإيجابية الأخيرة والإنجازات التي لا رجعة فيها إلا بتحقيق التسوية السياسية. وندعو الزعماء العراقيين إلى تجاوز المصالح الطائفية، وتكريس أنفسهم للحوار، والبحث عن الحلول التوفيقية، لا سيما بشأن المسائل الحاسمة المتعلقة بالتشريع الخاص بالهيدروكربونات، ومراجعة الدستور، والحدود الداخلية.

وتدعم كرواتيا بقوة تركيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على المسائل الخاصة بالحدود وعلى وضع كركوك، وتعرب عن تقديرها للمبادرات والمدخلات التحليلية التي تقدمها البعثة، وتأمل أن ترى تقدما مبكّرا.

ونرحب بتعزيز قطاع الأمن وزيادة بسط سلطة قوات الأمن العراقية في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، تثير الموجة الأخيرة من العنف الطائفي والإرهابي وزيادة التوتر في العديد من المناطق شواغل خطيرة. وتدين كرواتيا بقوة الهجمات الإرهابية الأخيرة. وينبغي ألا يسمح لخطة المتطرفين بأن تخرج العراق عن مسار السلام والتحول الديمقراطي. ولا يؤدي هذا التهديد إلا إلى التشديد على مدى إلحاحية المضي قدما في برنامج المصالحة، حيث أن المدنيين الأبرياء هم الذين يتحملون وطأة العنف العشوائي.

وتشعر كرواتيا بالانزعاج إزاء التحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها حكومة العراق، بما في ذلك الإعمار والنمو الاقتصادي. وكما يلاحظ التقرير بحق، ينبغي أن يتم صرف الموارد في المجالات التي تحدث اختلافا دائما في الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي. إننا ندرك أنه لا تزال هناك جيوب من الاحتياجات الإنسانية الخطيرة، ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها الحكومة لمواجهة حالة اللاجئين والمشردين والعائدين. إن توفير فرص العمل والهياكل الأساسية أمر أساسي لإيجاد إحساس ملموس بالتقدم لدى الشعب العراقي، بالمواكبة مع إيجاد إحساس ضمني بالسلام والاستقرار. ونتوقع أن تقوم حكومة العراق بالاستفادة من التحسينات الأمنية الأخيرة، ونرحب بالجهود التي تبذلها بهدف ضمان الحكم الرشيد وسيادة القانون، بما في ذلك الخطوات الأخيرة التي اتخذتها لمكافحة الفساد.

ويظل التعاون الإقليمي والحوار البناء مع جيران العراق عنصرين حاسمين في تحقيق الاستقرار على المدى الطويل. وبالمقابل، يظل تحقيق السلام والاستقرار الدائم في العراق أمرا حاسما بالنسبة للأمن الإقليمي، الذي يعد بدوره حاسم الأهمية للأمن الدولي. وقد تشجعنا بالاتصالات الثنائية المكثفة الرفيعة المستوى ودعم المشاركة المستمرة من جانب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تعزيز المبادرات الثنائية للتعاون وكذلك المشاركة الإقليمية.

ولئن كان العراق يستعيد تدريجيا سيادته التامة، فإن كرواتيا تدعم تماما وجهة النظر القائلة بأنه أصبح من الضروري أن يعيد مجلس الأمن دراسة مجموعة الالتزامات المفروضة على البلد في ظل نظام صدام حسين، وأن يوائم الوضع القانوني الدولي للعراق وفقا لظروفه الجديدة. وحيث أن المجلس على وشك البدء في عملية الاستعراض وفقا للقرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨)، فإننا على استعداد للعمل مع الآخرين صوب التوصل إلى حلول دائمة تعبّر على النحو الواجب عن هذه الحقيقة الجديدة.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، نعرب أولا عن سعادتنا لرؤيتكم تترأسون شخصيا هذه الجلسة، وهو دليل على اهتمامكم البالغ بالوضع في العراق. كما نشكر السيد ستافان دي ميستورا على إحاطته

الإعلامية الشاملة وعلى ما قام به طيلة فترة عمله كممثل للأمين العام في العراق، ونشيد بالدور الممتاز الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة تحت قيادته في العراق، كما أشكر السفير حامد البياتي ممثل العراق على بيانه القيم.

لقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة خلال الفترة الماضية بمهام كبيرة، وحققت نجاحات قيّمة، رغم كل التحديات والمصاعب التي تواجهها، وخاصة تلك المصاعب المتعلقة بالجوانب الأمنية، وهو ما يؤكد ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في العراق كبديل لأي قوات أجنبية في العراق.

لقد حقق العراق في الفترة الماضية تطورا سياسيا هاما بإجراء الانتخابات المحلية في كانون الثاني/يناير الماضي في ١٤ محافظة، وكذلك إجراء انتخابات مجالس المحافظات. وفي هذا الصدد، نثني على الممثل الخاص للأمين العام والمساعدة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة في دعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وكذلك على جهودهما لحل الخلافات بشأن الحدود الداخلية للعراق، ونأمل أن يتم إنهاء التوتر الذي تشهده منطقة كركوك والتوصل إلى حل سياسي يتماشى مع دستور العراق ويرضي جميع الأطراف. ويؤكد وحدة الشعب العراقي بجميع طوائفه. ونحث بعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص على مواصلة أداء دورهما الحيادي لبناء الثقة بين الأطراف وتشجيع المصالحة الوطنية من خلال الحوار، والعمل بالتشاور مع الحكومة العراقية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بين جميع الأطراف حول المسائل الخلافية وتحقيق الأمن والاستقرار الدائمين في جميع أنحاء العراق باعتباره شرطا ضروريا لتحقيق التنمية والازدهار.

إن استمرار العمليات المسلحة وازدياد التوتر خلال المدة الأخيرة يدعونا للتأكيد مجددا على أن استمرار وجود قوات الاحتلال، تحت أي شكل من الأشكال، سيكون باعثا على استمرار عدم الاستقرار، وأن انسحاب هذه القوات من شأنه أن يساعد على تحقيق المصالحة الوطنية التي تعتبر شرطا لا غنى عنه لاستقرار العراق وإعادة بنائه وازدهاره، بالإضافة إلى أنه عامل هام في تعزيز العلاقات بين العراق ومحيطه الإقليمي، ومن شأنه أن يقلل من مستوى الدعم الذي تتلقاه الجماعات المسلحة، وخاصة تلك التي تقول إنها تعمل ضد القوات الأجنبية في العراق. ونشير هنا إلى ما ورد في الفقرة ٤٨ من تقرير الأمين العام (S/2009/284)، التي تؤكد استعداد القوات الأمنية العراقية لاستلام المسؤولية من القوات المتعددة الجنسيات، ونأمل أن يتم التعجيل بتحقيق ذلك.

يشير تقرير الأمين العام إلى احتمال أن يصل العجز في ميزانية العراق خلال العام الحالي إلى مبلغ ١٥,٩ مليار دولار، وهو لو حدث سيكون أكبر عجز يمكن أن يسجل على مدار السنوات الست الماضية، الأمر الذي قد يعوق عملية إعادة الإعمار ويحول دون تنفيذ السياسات التي وضعتها الحكومة العراقية، ونأمل أن يكون التحسن في سعر النفط عاملا في تخفيض هذا الرقم أو إلغائه بالكامل. وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة أن تتحمل الدول التي قادت غزو العراق مسؤوليتها في تمويل الصناديق الدولية الخاصة بتقديم المساعدات للعراق.

وعلى الصعيد الإنساني، نعرب عن ارتياحنا لاستمرار عودة المشردين داخليا واللاجئين بوتيرة مضطردة، ولكن ما زلنا نشعر بالقلق البالغ إزاء استمرار تواجد ملايين اللاجئين العراقيين خارج البلاد، وخاصة في الدول المجاورة، ونأمل أن تولي الحكومة العراقية ووكالات الأمم المتحدة أولوية قصوى لعودتهم، وتوفير الظروف الملائمة لذلك.

رغم التقدم النسبي الذي تم تحقيقه في مجال حقوق الإنسان، إلا أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء بعض الأحداث

التي تسببت في قتل بعض المدنيين والسياسيين وكذلك عمليات القتل والاعتداءات الموجهة ضد فئات المجتمع العراقي المختلفة.

نشعر بالقلق أيضا إزاء استمرار وجود ما يزيد على ١٥ ٠٠٠ محتجز لدى قوات الاحتلال وقيام السلطات العراقية بإعادة اعتقال بعض المفرج عنهم بمجرد إطلاق سراحهم من مرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرة القوات الأجنبية وكذلك احتجازهم في ظروف سيئة دون صدور أمر بالقبض عليهم من القضاء العراقي أو خضوعهم لمحاكمات عادلة، ونأمل أن يتم تصحيح وضع هؤلاء المحتجزين.

الوضع في العراق الآن يختلف عما كان عليه عند صدور القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ونعتقد أن الوقت قد حان ليتخذ مجلس الأمن الإجراءات والخطوات اللازمة لكي يسترد العراق وضعه القانوني والدولي الذي كان سائدا قبل صدور القرار المذكور.

السيد بوي ذي غيانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بكم، سيدي الرئيس، في هذا المجلس مرة أخرى وكذلك توجيه الشكر إليكم لترؤسكم جلسة اليوم شخصيا. وأشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في العراق وعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وأهنئه على قيادته للبعثة خلال فترة حافلة بالتحديات في عملياتها. ونتمنى له كل نجاح في منصبه الجديد. كما أشكر السفير البياتي، ممثل العراق، على إسهامه في مناقشاتنا اليوم.

لقد شهدنا خلال الأشهر الستة الماضية توجها إيجابيا مستمرا في مجمل الحالة السياسية والأمنية في العراق. فقد بذلت جهود جادة لتشكيل مجالس المحافظات في ١٤ محافظة ولتعزيز مؤسسات الحكم المحلي عقب انتخابات مجالس المحافظات الناجحة في وقت سابق من هذا العام. وتم انتخاب رئيس جديد للبرلمان، وهو ما أنهى فترة توقف دامت أربعة أشهر وفتح الآفاق لإحراز تقدم بشأن التشريعات المعلقة المطلوبة لإنعاش البلاد. وتفيد زيادة قدرة قوات الأمن العراقية على الاضطلاع بمسؤوليات أمنية أكبر في تمهيد السبيل أمام مزيد من التحسن الأمني في ظل سيادة العراق. ويدلل استمرار عودة المشردين داخليا بمعدل ثابت على الرغم من تزايد أعمال العنف على عودة الثقة إلى السكان. لقد عززت الزيارات الرفيعة المستوى إلى العراق ومنه علاقات البلد الدولية، وفي مقدمة ذلك مع الشركاء المجاورين. غير أننا ندرك التحديات المتعددة التي يواجهها العراق. وتشمل تلك التحديات، في جملة أمور، الطفرة الأخيرة في الهجمات العشوائية على المدنيين، إلى جانب الهجمات العادية على قوات الأمن العراقية والقوات المتعددة الجنسيات في أجزاء عديدة من البلد؛ وعملية المصالحة الحساسة التي زاد من تعقيدها الوضع الاقتصادي الصعب مع وجود عجز في الميزانية يقدر بـ ٢٧ في المائة هذا العام؛ ومعدلات الفقر والبطالة المثيرة للقلق، وانتشار الأمراض وانعدام الأمن الغذائي، فهذه كلها تجعل الأحوال المعيشية للمجموعات الضعيفة من السكان، مثل النساء والأطفال والأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، حتى أكثر هشاشة.

وفي هذا السياق، يصبح من الضروري بالنسبة لحكومة العراق ومواطنيها تعزيز التقدم المحرز حتى الآن والمضي قدما على درب المصالحة الوطنية والإعمار وإعادة الاندماج، وحسم وضع مدينة كركوك والحدود الإدارية الداخلية الأخرى المتنازع عليها، والدفع قدما بعملية مراجعة الدستور، والتوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات تشاطر الدخل، والإعداد للانتخابات في كركوك، والاستفتاءات المحتملة، وانتخابات المحافظات والأقضية والانتخابات البرلمانية الوطنية

هـذا العـام والمناسـبات الانتخابيـة الرئيـسية الأخـرى في العام القادم.

لا يمكن معالجة جميع هذه المسائل بصورة معزولة وسوف تتطلب النية الحسنة والالتزام الصارم من قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ونهيب بجميع الأطراف في العراق أن تتجاوز مصالحها الحزبية، وأن تعمل مع بعضها البعض بروح المصالحة وحسن النية والتعاون في سبيل التوصل إلى حلول وسط من شأنها أن تسمح للبلد بالمضي قدما وفق رؤية مشتركة وعلى مسار السلام.

ونظرا لحقيقة أن مرفق الصندوق الدولي لتعمير العراق سيغلق بحلول نهاية هذا العام، وأن العهد الدولي مع العراق الذي سيبلغ عامه الثالث من التنفيذ والتمويل الدولي لإعادة الإعمار والتنمية يتضاءل، فإننا نؤيد الحاجة الحتمية المنصوص عليها في إعلان باريس لكفالة الملكية والمساءلة والشفافية فيما يتعلق بالمعونة. ونعتقد بأنه ينبغي أن يتم تنسيق المساعدة الدولية والإقليمية بصورة أفضل لمساعدة العراق على معالجة أولوياته الاجتماعية - الاقتصادية الوطنية، كما نعتقد بأنه يتعين القيام بذلك من خلال كل آلية ذات صلة، سواء كان العهد الدولي مع العراق أو صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستئماني للعراق، أو مبادئ إعلان باريس، أو الاجتماعات الوزارية الموسعة، أو أفرقة العمل الإقليمية المعنية بالطاقة واللاجئين والأمن.

إننا نشيد بالعمل الشجاع الذي تقوم به في العراق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفق الولاية المنصوص عليها في قراري مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧) و ١٨٣٠ (٢٠٠٨). ونرحب بقرار وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة البدء في برنامج كامل لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل العراق للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، وفقا لاستراتيجية العراق الإنمائية الوطنية. ونرحب أيضا بإعلان الأمين العام بأنه سيرفع عما قريب تقريرا إلى مجلس الأمن عن استعراض جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق تحديدا، وفقا للقرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨).

وبما أن العراق يقف في منتصف فترة تحولات حرجة، فإننا نؤكد مجددا التزام فييت نام بالإسهام بصورة عملية في إعمار العراق.

أخيرا، نشكر وفد تركيا على اقتراح مشروع البيان الرئاسي، الذي نحن على استعداد لتأييده.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بكم، سيدي، وأن أحيي حقيقة أنكم تترأسون هذا الاجتماع شخصيا. وحقيقة أنكم قدمتم لترؤس الاجتماع تظهر الأهمية التي توليها الرئاسة لهذا الاجتماع الهام. ويتقدم وفدي بالشكر للسيد دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام في العراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على إحاطته الإعلامية المشجعة، وللسيد البياتي، الممثل الدائم للعراق، على بيانه.

ترحب أوغندا بالتقدم الشامل والتحسن في الوضع السياسي والأمني في العراق. ونثني على جهود المصالحة التي يقودها رئيس الوزراء المالكي، والتي تهدف الجمع بين العراقيين كافة، بما فيهم أعضاء حزب البعث السابقون. ونحن على اقتناع بأن السلام الدائم والاستقرار الذي نسعى جميعنا من أجلهما لن يتحققا إلا من خلال قيادة الشعب العراقي، وبدعم من المجتمع الدولي. ولذلك نرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن اختيار الرئيس الجديد للبرلمان، ونشجع قطاعات المجتمع العراقي المختلفة على أن تبني على هذا الإنجاز وغيره لخلق عراق أكثر استقرارا وسلاما.

ونهنئ الشعب العراقي على إجراء انتخابات مجالس المحافظات بصورة ناجحة وسلمية إلى حد كبير، التي مكنت أيضا من اختيار المحافظين ونوابهم. ونشيد بالمفوضية العليا للانتخابات على العمل الذي اضطلعت به في تنظيم الانتخابات.

وبما أن العراق يحضر لانتخابات الحكومة الإقليمية لكردستان في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٩ وللانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٠، فإننا نهيب بالمفوضية العليا للانتخابات على أن تبني على الإنجازات التي تحققت في تنظيم انتخابات إقليمية ناجحة. ونشيد بالمساعدة المستمرة التي تقدمها إلى الشعب العراقي والحكومة العراقية في هذا الصدد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

ويقدر وفدي العمل المتواصل الذي تقوم به البعثة في دعم حكومة العراق لمساعدتها على خلق الظروف الملائمة للعودة الآمنة للاجئين العراقيين وإعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا. ونرحب بالتطورات الإقليمية الهامة المتمثلة في الزيارات الرفيعة المستوى بين العراق والبلدان الأخرى في المنطقة خلال الفترة المشمولة في التقرير. إن الأمن والاستقرار والتنمية في العراق ترتبط ارتباطا وثيقا بالسلام والاستقرار والتنمية في المنطقة.

لا تزال هناك تحديات لا بد من معالجتها لترسيخ الإنجازات التي أحرزت حتى الآن. ونلاحظ أن حل مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها ما فتئ من بين العناصر التي لا غنى عنها بالنسبة للسلام الدائم في العراق. إننا نشجع الزعماء العراقيين على العمل سويا بصورة أوثق وبروح الوحدة الوطنية وعلى اعتماد تدابير سياسية ودستورية للتغلب على التحديات.

في الختام، تعرب أوغندا عن تقديرها للسيد دي ميستورا على عمله وقيادته لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونشيد بجميع موظفي الأمم المتحدة في العراق لإسهاماتهم من أجل التوصل إلى الاستقرار والأمن في العراق. وتؤيد أوغندا مشروع البيان الرئاسي الذي أعدته الولايات المتحدة وتركيا ليعبر عن موقف مجلس الأمن بخصوص الوضع في العراق.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي، لترؤسكم اجتماع المجلس اليوم.

وأتوجه بالشكر إلى السيد ستيفان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية المفيدة. وأيضا، كما ذكر جميع زملائي، ستكون هذه هي المرة الأخيرة التي يظهر فيها السيد دي ميستورا أمام المجلس بصفته هذه. وأود أن أضم صوتي إلى الآخرين في التعبير عن عميق وعظيم امتناننا له للقيام بمهماته الصعبة للغاية في ظل ظروف تتسم بالتحدي وللسنوات العديدة من العمل المتفاني التي قضاها في خدمة قضية الأمم المتحدة. وأعتقد كذلك أنه ينبغي تهنئة جميع أعضاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على عملهم الرائع.

وأود كذلك أن أهنئ السفير البياتي اليوم على بيانه الجد مفيد وعلى تقريره عن التقدم الذي أحرزه الشعب العراقي والحكومة العراقية حتى الآن.

إننا مسرورون بالتطورات الإيجابية خلال هذه الفترة بما فيها انتخاب الرئيس الجديد للبرلمان وتشكيل مجالس المحافظات. ومن المشجع أن العراق مستمر في إحراز هذا التقدم، لكن من الواضح أنه ما زال هناك العديد من التحديات.

ونتفق مع العديد من زملائنا في أن المصالحة الوطنية هي أهم التحديات التي تواجه استقرار البلد. ونرحب

أيما ترحيب بدعوة رئيس الوزراء المالكي إلى تجديد جهود المصالحة الوطنية.

إن عملية ديمقراطية تمثيلية وشاملة للجميع ستكون أساسا هاما للمصالحة الوطنية. وتجري التحضيرات لانتخابات مجلس النواب. ونأمل أن يكون هناك إقبال على هذه الانتخابات أكثر مما كان في الانتخابات السابقة وأن تترسخ العملية الانتخابية هذه المرة بوصفها معيارا للشعب العراقي بأن التعامل مع المظالم والخلافات السياسية ينبغي ألا يكون بالرصاص وإنما من خلال صناديق الاقتراع. ونؤيد الدور الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في مساعدة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

والحدود الداخلية المتنازع عليها مسألة هامة أخرى بالنسبة للمصالحة الوطنية. ولقد قدمت بعثة الأمم المتحدة إسهاما قيِّما بتوفير التقارير التحليلية. ونأمل أن تدعم تلك التقارير الشعب العراقي في التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة الحدود المتنازع عليها، بما في ذلك وضع مدينة كركوك.

وسوف يكون لهذه المسائل آثارها على الدستور. ونعتقد أن بعثة الأمم المتحدة يمكنها أيضا أن تقوم بدور مفيد في مساعدة الشعب العراقي على حل هذه المسائل المتداخلة المعقدة.

وفي مجال الأمن، نلاحظ أن الأحداث الأمنية الأخيرة تشير بوضوح إلى أن الإنجازات التي تحققت في هذا المجال ما زالت هشة. وسوف تنسحب القوات الأمريكية من مدن عراقية في آخر حزيران/يونيه. ونأمل أن تكون القوات العراقية على مستوى التحدي لتقوم بصون الأمن بنفسها.

وهناك مسألة أخرى هامة هي علاقة العراق مع جيرانه. إننا نقدر قيام بعثة الأمم المتحدة بتقديم الدعم لتطوير التعاون الثنائي مع جيران العراق. ونتطلع أيضا إلى تلقي تقرير الأمين العام، على نحو ما طلبه التقرير ١٨٥٩ (٢٠٠٨).

أما بخصوص الانتعاش الاقتصادي، فإننا نرحب بقوة بمبادرات الشعب العراقي في الجهود التي يبذلها البلد من أجل الانتعاش وإعادة الإعمار والتنمية. وتشكل التقلبات في أسعار النفط تحديا لميزانية الحكومة العراقية. لكننا واثقون من أن باستطاعة الحكومة العراقية مواجهة هذه التحديات. لقد قدمت اليابان ١,٧ بليون دولار في شكل معونات، وقد تبادلنا من توّنا مذكرات مع الحكومة العراقية لتقديم مساعدة إنمائية رسمية من خلال قرض بمبلغ ٢,٤٣ بليون دولار لـ ١٢ مشروعا في مجالات النقل والطاقة والمراكز الصناعية والري.

إن اليابان ملتزمة بمساعدة الشعب العراقي مع الدول الأعضاء الأخرى في المجتمع الدولي. ونحن واثقون جدا من أن زيارة وزير الخارجية زيباري إلى اليابان لن تقوي علاقاتنا الثنائية الممتازة بالفعل فحسب، بل ستوفر فرصة مفيدة للحوار البناء بشأن التحديات الهامة التي يواجهها العراق اليوم.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم اليابان القوي لحكومة وشعب العراق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية تركيا.

بادئ ذي بدء، أود أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في تقديم الشكر للممثل الخاص السيد ستافان دي ميستورا على عرضه الثاقب النظر، والأكثر من ذلك جهوده التي لا تكل والحريصة التي يبذلها على رأس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وفي الواقع، لقد قام خلال فترة عمله القصيرة بإعطاء دفعة لفريق الأمم المتحدة بأسره في مساعدة الحكومة العراقية والشعب العراقي في سعيهما من أجل السلام والاستقرار. وحدث ذلك في مرحلة

حرجة، عندما كانت حاجة العراق إلى مساعدة الأمم المتحدة ربما أكبر من أي وقت مضى. لقد قامت بعثة الأمم المتحدة تحت قيادته القديرة بدور بنّاء للغاية. وقدمت الخبرة والتحليل وتضييق هوة الخلافات وساعدت في إحداث تغيير إيجابي.

ومع ذلك، ما زال عمل الأمم المتحدة بعيدا عن بلوغ غايته. ففي الأشهر والسنوات القادمة، ستكون هناك حاجة ملحة بالقدر نفسه لمواصلة دعم العراق. ونأمل أن يحمل خليفة السيد دي ميستورا الراية إلى أبعد من ذلك.

وبالطبع، ليست الأمم المتحدة وحدها، وإنما المجتمع الدولي بأسره والأهم من ذلك الحكومة العراقية والشعب العراقي نفسه، ينبغي أن يكونوا على مستوى هذه المناسبة. وعلينا بصورة جماعية كفالة أن يسير العراق على درب لا رجعة فيه نحو السلام الدائم والأمن والازدهار. وما زال بلوغ هذه النقطة بعيد المنال، لكن ليس لدينا خيار آخر. فإن تبوأ العراق الموحد والديمقراطي مكانه الصحيح ضمن مجتمع الأمم، سوف يشكل ذلك نجاحا حقيقيا لنا جميعا.

وفي ضوء ما تم انجازه في السنوات الست الماضية، لدينا سبب وجيه للتفاؤل. وفي الواقع، وقبل وقت ليس بالبعيد، كثرت سيناريوهات اليوم المصيري من جميع الأنواع. واليوم، ورغم العديد من الأخطار التي ما زالت تنتظرنا، نرى الضوء في نهاية النفق.

وأنا نفسي كنت شاهدا على هذا التطور. ففي الواقع، ذهبت إلى العراق بضع مرات خلال السنوات الست الماضية، وفي كل مرة أعود فيها إلى العراق، ألاحظ تغييرات في الاتجاه السليم. فبعد سنوات من الديكتاتورية التي أشاعت الخوف والإحباط والكراهية، يحاول الشعب العراقي الآن أن يقفز إلى الأمام وكله أمل وثقة وتعاطف. ويخالجهم شعور جيد إزاءه. وذلك لأن الديمقراطية تطبق على المستويين الوطني والمحلي. والحالة الأمنية في تحسن رغم موجات العنف التي ترتكبها عناصر متطرفة. وهناك وعي متزايد بين الأحزاب السياسية للمشاركة في حوار وطني. والأهم من ذلك، هناك شعور متزايد بالملكية من قبل الشعب العراقي.

ليست هذه بالإنجازات البسيطة، نظرا لما كان عليه العراق قبل ست سنوات فقط. لكنها أيضا ليست مدعاة للرضا. وعلينا ألاّ ندع تفاؤلنا يتفوق على الواقعية في تقييماتنا لمستقبل العراق. فالعراق ما زال عند نقطة حرجة في تحوله إلى دولة مستقرة وديمقراطية. وفي واقع الأمر، يقف العراق على شفا مرحلة حرجة أخرى في تاريخه. فعلى سبيل المثال، ستكون الانتخابات البرلمانية المقبلة في أوائل السنة القادمة نقطة تحول حاسمة في ديمقراطية العراق اليافعة. ونظرا للمخالفات التي ارتكبت خلال الانتخابات الماضية، ستكون حيادية ومهنية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بالتأكيد أحد العوامل الرئيسية لعملية انتخابية ناجحة.

لكن الأكثر أهمية أن العملية السياسية نفسها حافلة بالمخاطر الحقيقية أثناء الفترة السابقة على الانتخابات. ونظرا للخلافات الكبيرة بل التصادمية بين الأحزاب السياسية، فإن بذل الجهود من أجل المصالحة الوطنية يكتسي أهمية كبيرة في هذه المرحلة الحرجة. وبصورة خاصة، يتطلب الانسجام العرقي والطائفي في العراق اهتماما وثيقا. وينبغي أن تعالج الخلافات على هذه الأسس في إطار حوار وطني هادف، بطريقة من شأنها أن تعزز وحدة وسلامة الأراضي العراقية.

ومن هذا المنطلق، فإن تسوية وضع مدينة كركوك والمسألة الأوسع للحدود الإدارية المتنازع عليها تشكل أيضا أولوية ملحة. ولذا، ينبغي تكثيف العمليتين السياسية والتشريعية الجاريتين بهدف التوصل إلى حل سريع لهذه المسألة الحساسة. ولأنها تمثل صورة مصغرة للعراق، يمكن، بل ينبغي لكركوك أن تكون حافزا للمصالحة الوطنية.

إن النقل السلمي للمسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن العراقية يشكل تحديا آخر أيضا، لأن العناصر المتطرفة ستحاول استغلال هذا التحول لبث الفوضى والخوف. فلقد بدأنا بالفعل نرى البوادر الأولى لهذا التطور الخطير. ولهذا السبب، ينبغي أن يكون تدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية على أعلى مستوى ممكن في هذه المرحلة الحرجة المؤدية إلى الانتخابات وما بعدها.

وفي مقدمة هذه الشواغل، فإن التنفيذ المنصف والعادل لقانون العفو، وتيسير عودة اللاجئين والمشردين داخليا، واعتماد قوانين الموارد الهيدروكربونية التي طال انتظارها واقتسام العائدات، وبناء الثقة والتعاون مع البلدان المجاورة، وتعزيز الحوار الإقليمي، وأخيرا ولكن ليس آخرا، مكافحة الإرهاب الناشئ في العراق والخارج منه هي أيضا من بين المسائل التي تتطلب اهتماما عاجلا ومستمرا.

وعند هذه النقطة، أود أن أؤكد أن مكافحة الإرهاب تتطلب التعاون التام مع المجتمع الدولي، لكن بصورة أكبر بين البلدان المجاورة. وفي الحقيقة، هي واجب ينبغي على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تلتزم به التزاما صارما. وفي حالة العراق، تحترم تركيا بصورة كاملة هذا الالتزام وتتوقع من العراق وجيرانه أن يحذو حذوها.

وفي الختام، وربما على المدى الأطول، فإن تحقيق إجماع قوي على أساس الدستور هو حتمية بالنسبة للعراق ليصبح ديمقراطية فاعلة حقا. إن دستورا موحدا يحظى بالإجماع الوطني هو الأساس لأي نظام ديمقراطي. وفي العراق أيضا، ينبغي أن يعكس الدستور عقدا اجتماعيا يمكن أن تلتزم به جميع الأطراف وتلتف حوله.

وكما يبدو، فإن الطريق إلى الأمام ليس سهلا. ونظرا للتحديات المتعددة فالطريق لن يخلو من العقبات بالتأكيد. لكنني على ثقة تامة بأن الشعب والحكومة في العراق سيخرجان من هذه العملية بنجاح كامل.

إن مسؤولية المجتمع الدولي هي الوقوف تضامنا مع العراق في الاضطلاع بتلك المهام الجسام. والحق، يجب علينا جميعا أن نساعد العراقيين في خطو الخطوات السليمة على طول هذا الدرب. وهذا سبب سعادتنا لرؤية الانقسامات داخل المجتمع الدولي التي برزت في المراحل الأولى لعصر ما بعد صدام تنحسر الآن أمام التزام قوي ومشترك بدعم رغبة العراق في السلام والأمن والازدهار.

والأمم المتحدة بالتأكيد جزء لا يتجزأ من هذا الجهد الجماعي ويجب أن تستمر في الاضطلاع بدورها المفيد. إن مساعدة الأمم المتحدة في حسم مسألة الحدود الإدارية المتنازع عليها وحسم وضع كركوك، بصفة خاصة، بالغة الأهمية. وتوفر التقارير التي أعدها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في هذا الشأن أساسا جيدا للاستناد إليه. ونتوقع الآن انخراط كل الأطراف في العراق في حوار شامل من شأنه أن يثمر عن حل توافقي لهذه المسألة الحساسة.

ومن ناحية أخرى، يوفر العهد الدولي مع العراق إطارا رائعا لانخراط المجتمع الدولي مع العراق، وفقا للأولويات التي تحددها الحكومة العراقية نفسها. ولذلك، يجب أن نستعرض العهد ونستكمله باستمرار لصون فعاليته. وهذا مهم بصفة خاصة نظرا للتأثير الخطير للأزمة المالية العالمية والتراجع الحاد في أسعار النفط على اقتصاد العراق.

وستواصل تركيا، من جانبها، دعم التنمية وإعادة الاعمار في العراق. وفي واقع الأمر، توفر تركيا منذ فترة طويلة ممرا مهما لتدفق المساعدات الإنسانية والاقتصادية إلى العراق. واليوم، يزداد أيضا حجم التجارة الثنائية بسرعة. ويوفر المجلس التركي العراقي الاستراتيجي الأعلى برئاسة

رئيسي وزراء البلدين توجيهات حصيفة وقوة دافعة لتنويع وتطوير التعاون الاقتصادي.

وعلى الصعيد السياسي، أيضا، يمكن النظر إلى معدل الزيارات الثنائية الرفيعة المستوى بوصفها، في حد ذاتها، علامة على الطابع المثالي لعلاقتنا. والحق، إننا نرتبط بعلاقات طيبة مع كل الأطراف السياسية في العراق، ويمكّننا ذلك من أداء دور فعال في تشجيع المصالحة الوطنية.

وعلاوة على ذلك، يشكل الاتفاق الثنائي للتدريب العسكري، الذي جرى توقيعه في الآونة الأخيرة، مثالا واضحا أخر على عمق التعاون بين بلدينا. ومن خلال هذا الاتفاق سنوفر تدريبا مكثفا لقوات الأمن العراقية بغية تعزيز قدرتها على مواكبة زيادة المسؤوليات الأمنية في وقت حرج.

وباختصار، أود أن أكرر مرة أخرى أن تركيا لن تألو جهدا لمساعدة الشعب العراقي في تحقيق السلام والازدهار الذي يستحقه. ونحن كجار، نعتبر أن هذا مسؤوليتنا. إن علاقاتنا على مر القرون من تاريخ وثقافة مشتركين هي رباط لا ينفصم بيننا وبين كل فئات المجتمع العراقي، من العرب إلى الأكراد، والتركمان إلى الآشوريين، والشيعة إلى السنة. إنهم جميعا أشقاؤنا وشقيقاتنا، أمنهم ورفاههم مهم لنا كأمننا ورفاهنا.

دعوني أشدد مرة أخرى على اعتقادنا الراسخ بأن أمام العراق مستقبلا مشرقا بات الآن في المتناول. ونحن واثقون بأن الشعب العراقي سيبلغ هذا المستقبل بالعمل صفا واحدا والسمو على الخلافات العرقية والطائفية. ونحن نتعهد، من جانبنا، بأن نكون معه في كل خطوة على درب هذه الرحلة المشرفة. وأود أن اختتم بهذا التفاؤل.

استأنف الآن مهامي كرئيس مجلس الأمن.

طلب ممثل العراق الكلمة للإدلاء ببيان إضافي. وأعطيه الكلمة.

السيد البياتي (العراق) (تكلم بالإنكليزية): ليس لدي تعقيب سوى توجيه الشكر لكم سيدي، على تجشمكم عناء السفر مرة أخرى إلى نيويورك خلال فترة قصيرة لترؤس هذا الاجتماع.

وأود أن أعرب عن شكري وامتناني وعن شكر الحكومة العراقية والشعب العراقي للسيد ستافان دي ميستورا. إننا سنفتقده. لقد أدى مهمة تستحق الثناء في مساعدة العراق والشعب العراقي. ونأمل أن تواصل الأمم المتحدة مساعدة العراق وشعبه في شؤونه، سعيا إلى عراق ديمقراطي وتعددي ومستقر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه باستقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية، ويشدد على أهمية استقرار وأمن العراق بالنسبة لشعبه وللمنطقة وللمجتمع الدولي.

”ويثني مجلس الأمن على الجهود الهامة التي تبذلها حكومة العراق من أجل تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وتحسين الأمن والنظام العام ومكافحة الإرهاب والعنف الطائفي في سائر أنحاء البلد، ويكرر تأكيد دعمه لشعب العراق وحكومته فيما يبذلانه من جهود لبناء بلد آمن ومستقر ومتحد وديمقراطي، استنادا إلى سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق فيما تقوم به من إسداء المشورة وتقديم الدعم والمساعدة إلى شعب العراق وحكومته من أجل

تعزيز المؤسسات الديمقراطية، والنهوض بالحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية، وتيسير الحوار الإقليمي، وتقديم المعونة إلى الفئات الضعيفة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والنهوض بحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال الأعمال التي تقوم بها المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان، وتعزيز الإصلاح في المجالين القضائي والقانوني.

”ويشجع مجلس الأمن البعثة على مواصلة العمل، بالتنسيق مع حكومة العراق، من أجل المساعدة على تهيئة الظروف المفضية إلى عودة اللاجئين العراقيين والمشردين داخليا عودة طوعية وآمنة وفي ظروف كريمة وبشكل مستدام، ويرحب بزيادة اهتمام جميع المعنيين بهذه القضية.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية دور البعثة في تقديم الدعم لشعب العراق وحكومته من أجل تعزيز الحوار والتخفيف من حدة التوتر والتوصل إلى حل عادل ونزيه لحدود الوطن الداخلية المتنازع عليها، ويدعو جميع الأطراف المعنية إلى المشاركة في حوار شامل للجميع تحقيقا لهذه الغاية.

”ويشدد مجلس الأمن على الجهود التي تبذلها البعثة من أجل تقديم المساعدة إلى الحكومة العراقية وإلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من أجل إعداد عمليات إجراء الانتخابات. ويؤيد مجلس الأمن بقوة استمرار البعثة في تقديم المساعدة لشعب العراق وحكومته من أجل التحضير للانتخابات القادمة.

”ويهنئ مجلس الأمن الممثل الخاص للأمين العام، المغادر لمنصبه، ستافان دي ميستورا، على قيادته القوية للبعثة، ويعرب عن امتنانه العميق لجميع موظفي الأمم المتحدة في العراق لما يبذلونه من جهود جسورة ودؤوبة“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2009/17.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.